

الخطة الزرقاء آفاق التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط



الخطة الزرقاء

صوفيا انتيبيوليس،

تموز/يوليو 2008

**plan
bleu**


الترجمة إلى العربية من الوثيقة الأصلية باللغة الفرنسية

الخطة الزرقاء

مبني ميشال باتيس

15 شارع لودفيج فان بيتهوفن

صوفيا انتيبيوليس 06560

فرنسا

الموقع الإلكتروني: www.planbleu.org

محتويات الوثيقة

المقدمة

1 التنمية المستدامة: تحدي رئيسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

2 تغيير المسار: إطار التنمية حتى عام 2025. العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية

سبعة قضايا للتنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الاتجاهات والبدائل

- 8 ▷ المياه
- 10 ▷ الطاقة
- 12 ▷ النقل
- 14 ▷ المناطق الحضرية
- 16 ▷ المناطق الريفية
- 18 ▷ الساحل
- 20 ▷ البيئة البحرية

23 جعل البحر الأبيض المتوسط نطاقاً للتعاون في مجال التنمية المستدامة

الخطة الزرقاء في تموز/يوليه 2008

السميات المستخدمة في هذه الوثيقة وعرض البيانات الواردة فيها لا تعبر عن أي رأي كان من جانب الناشر أو المنظمات المشاركة وذلك فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي دولة أو منطقة أو إقليم أو مدينة أو سلطاتها أو الرسوم التوضيحية أو حدودها السياسية أو الجغرافية.

وجهات النظر المعروضة هنا خاصة بالخطة الزرقاء ولا تمثل بأي حال من الأحوال الرأي الرسمي للمفوضية الأوروبية أو الدول المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط

المقدمة

إن قضايا تغير المناخ، وأزمات الغذاء المتعددة، وتضاؤل إحتياطي النفط، والأنظمة المالية غير المستقرة وغيرها؛ تشغل جميعها العناوين الرئيسية هذه الأيام ولكنها جمیعاً - كل منها في مجالها - تشير إلى سؤال رئيسي حول وجهة التنمية وكيفية جعل التنمية المستديمة قائمة على مختلف المعايير الجغرافية: أي الدولية والإقليمية والقومية والمحليّة. وما يلي يمثل جزء من هذا السياق مع التركيز على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط المؤلفة من الإثنين وعشرين دولة التي تحيط بشواطئ هذا البحر المشترك.

حيث أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست فقط منطقة تبادل تجاري وثقافي؛ ولكنها تتسم أيضاً بإشرافها على الحدود الفاصلة بين القارات الثلاثة منذ القدم؛ فمنطقة البحر الأبيض المتوسط لازالت تشرف على كافة مراكز تلاقي "الاقتصاد العالمي" التي وصفها برودل¹. كما منطقة البحر الأبيض المتوسط تمتلك كل المتطلبات لتصبح مختبر إقليمي حقيقي للابتكار والتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وحيث أن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي منطقة مفتوحة على العالم وتنتمي بالعديد من المجموعات الجغرافية؛ التي تتمتع كل منها بشروء من القيم والإهتمامات - والتي غالباً ما تختلف عن بعضها البعض - ولكنها تدعوا لنشر الثقافات المتعددة بين دول الجوار لبناء مستقبل مشترك.

وبأخذ كافة تلك التقييم في الاعتبار وتحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي إطار خطة العمل الخاصة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط؛ عنيت الخطة الزرقاء على مدى 30 عاماً بدراسة وضع البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وإتجهاتها المستقبلية دراسة متعمقة لأجل مساعدة صانعي القرارات.

وأرجو أن يكون ما تتضمنه هذه الوثيقة مصدر إلهام لأصحاب التأثير القوي أثناء إعدادهم مستقبل مستدام لهذه المنطقة.

هنري لوک تیبو

مدير الخطة الزرقاء

¹ Braudel

التنمية المستدامة: تحدي رئيسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

تستند هذه الوثيقة إلى التحليلات التي أجرتها الخطة الزرقاء في مجالات البيئة والتنمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما تراجع الاتجاهات في العقود الأخيرة وتأمل في جذب إنتباه العالم للأخطار المعروفة والمتكتشفة التي تواجه الإنسان والبيئة. كما أن هذه الوثيقة أيضاً تباشر بإقتراح السياسات لتفادي تلك الأخطار.

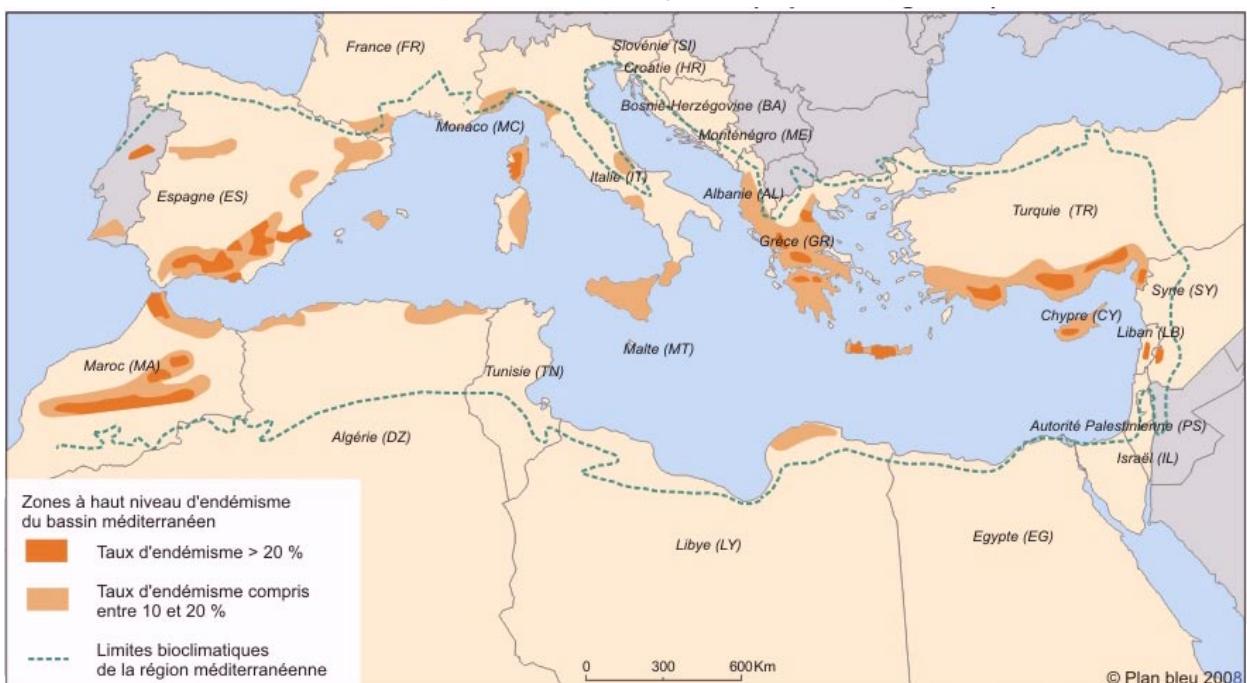
إن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي أحدي مناطق العالم التي تجد فيها الدعوة إلى "التنمية المستدامة" معناها الكامل وهي:

- منطقة "أيكولوجية" فريدة من نوعها وضعيقة البنية؛ حيث يقع التدهور البيئي التنموية في هذه المنطقة؟
- تتضمن منطقة جغرافية تتسم فيها قضاياها شمال وجنوب الأرض المتعلقة بالتنمية بالحدة الشديدة؟

- تتكون من مجموعة من الدول ومنطقة يعتد الإستقرار والرخاء فيها إلى حد كبير على تنفيذ نماذج التنمية التي تتكامل فيها الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

وتحمي هذه المنطقة الأيكولوجية بمناطقها المناخي الفريد من نوعه والبحر المشترك الذي يربط بين ثلاث قارات. ومركز الحضارة القديمة التي يضيف تراثها وموقعها الثقافية إلى الشعور بالإنتمام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وهو شعور تشارك فيه الأمم التي تعيش على الضفاف الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط. بالإضافة لكونها أيضاً واحدة من أهم "الأماكن الفريدة" على مستوى العالم من حيث التنوع البيولوجي. حيث تضم منطقة البحر الأبيض المتوسط 10% من السلالات المعروفة من النباتات العالمية عن مستوى

الشكل 1: الدول والمناطق المطلة على البحر المتوسط التي تتسم بمستوى عالي من التنوع الإحياني للنباتات المتوسطة في النطاق الإحياني المناخي للبحر الأبيض المتوسط



المصدر: المناطق التي تتسم بمستوى عالي من التنوع الإحياني للنباتات المتوسطة طبقاً (1997) 84 - سجلات الحقيقة النباتية بميسوري ، Médail & Quezel (1997) 84

تغير المسار: إطار التنمية حتى عام 2025. العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية:

منطقة معرضة للأخطار الطبيعية:

المنطقة تقع في نقطة التلاقي بين أثنتين من أكبر الواح القشرة الأرضية مما جعلها عرضة لتغيرات الطرح القاري (انضغاط صفيحة صخرية تحت أخرى قارية) والإنشقاقات الأرضية والإصطدام، حيث تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد المناطق السيسية (المعرضة للظواهرزلالية) الرئيسية في العالم (الجزائر العاصمة في عام 1717، و(ميسينا) في عام 1908، (أزمير) في عام 1999). والمنطقة الأكثر تعرضاً للزلازل تمتد عبر إيطاليا، واليونان، والشرق الأدنى وكذلك شمال المغرب. ويزداد خطر الزلازل نتيجة توغل المدينة. وبالمثل، فإن انتشار المباني على الحصى الرباعية التي تتكون منها التلال التي تحبط بالعديد من مدن منطقة البحر الأبيض المتوسط يزيد من حدة تأثيرات الزلزال المحتمل و يجعلها تزداد سوءاً.

النشاط البركاني أكثر تمركزاً، وفي الوقت الحالي تعتبر منطقة فيزوف، أعلى نابولي هي المنطقة الرئيسية المعرضة للخطر. وهو بركان من النوع المتفجر وأحدث إنفجاراً للبركان وقع في عام 1944. والبركان خاضع للمراقبة المستمرة؛ ويبليغ الخطر الحد الأقصى في هذا المكان. إلى جانب هذين النوعين من الأخطار الكبرى، تتفاقم تأثيرات الأحوال الجوية الفاسية نتيجة المدينة سريعة التوغل في المناطق الساحلية وتغيير المناخ.

• الإنهيارات الأرضية: وهي تحدث عادة نتيجة هطول الأمطار الغزيرة والكثيفة على منطقة البحر الأبيض المتوسط، والتي من المتوقع أن تصبح أكثر تكراراً وغزارة نتيجة تغير المناخ. ويزداد الخطر في المناطق التي تقلص فيها الغطاء النباتي نتيجة لحرائق الغابات مما يجعل الغطاء النباتي عاجزاً عن أداء دوره في استقرار المنطقة. وكثيراً ما تقع الإنهيارات الأرضية على مقربة من العديد من الطرق المعبدة وأعلاها مما يحد من تسرب المياه وتفيض الفتوافات السطحية وزيادة آثار الأخدود الناتجة عن المياه الجارية الغزيرة، والتي تزايدت أعدادها بكثرة خلال العشرين عاماً الأخيرة.

• الفيضانات: في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تنسم مجرى الأنهر بتناقض شديد بين الصيف حيث تتدنى مجاري المياه شكل شبكة رفيعة من المياه وبين الشتاء، حيث تشغلى أكثر من مجريها. ونتيجة لأمطار الخريف الغزيرة ح غالباً ما ترتفع مستويات مياه الأنهر وخلال ساعات قليلة يصبح تدفق المياه هائلاً بالنسبة لحجم المجاري المائية. والعواقب الناجمة عن ذلك قد تمثل كوارث. ومنذ وقوع كارثة (نيم) في عام 1988، أصبحت القائمة أكثر طولاً، ويمكن القول أنه لا يمر

عام واحد دون وقوع كارثة متعلقة بالفيضانات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

• حرائق الغابات: والتي تسبب الإنسان في وقوع معظمها، حيث تضاعف عدد حرائق الغابات منذ السبعينيات، ليصل إلى 50000، تبدأ كل عام من منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتكلف مكافحة تلك الحرائق أكثر من مليار يورو سنوياً. وبالرغم من ذلك، لا تزال هناك حرائق تحدث في 600000 هكتار من مساحة الغابات سنوياً. وفي البلدان الشمالية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يزيد امتداد الشجيرات في المناطق المهملة من خطر نشوب وإنشار الحرائق، كما حدث مؤخراً في إسبانيا. وهناك عامل آخر يزيد من خطر نشوب الحرائق هو تزايد تكرار وشدة موجات الجفاف، والتي ينتج معظمها عن تغير المناخ.

المنطقة ذات حساسية خاصة لتغير المناخ

طبقاً للتقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي؛ فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي أحد أقاليم العالم التي ستتأثر فيها البيئة والأنشطة البشرية بارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض؛ حيث أن مقاييس التغيرات الفيزيائية المتوقعة يهدد بوقوع خسائر جسيمة على المستوى الاقتصادي والبنيوي. حيث تجمع تحليلات خراء المناخ على عدد من التنبؤات لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وهي: توقع ارتفاع متوسط درجات الحرارة من 3 إلى 4 درجات مئوية، انخفاض عام في معدلات سقوط الأمطار ووقوع مزيد من الأحداث المناخية القاسية بحلول عام 2100.

وحتى عند افتراض زيادة متوسط درجات الحرارة بما لا يزيد عن 2 درجة مئوية في دول الاتحاد الأوروبي (وهو الهدف الذي وضعته دول الاتحاد الأوروبي لنفسها)، فإن درجات الحرارة ستترتفع بما يتجاوز 2 درجة مئوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وطبقاً للسمات الديموغرافية والاجتماعية - الاقتصادية لمنطقة؛ فإن تأثير ارتفاع درجات الحرارة سيكون أقوى بكثير في هذه المنطقة عن غيرها من أجزاء العالم الأخرى. وعليه، تم تصنيف منطقة البحر الأبيض المتوسط بإعتبارها "منطقة ساخنة" نتيجة لتغير المناخ".

ومن المتوقع حدوث انخفاض عام في معدلات هطول الأمطار على كامل حوض البحر الأبيض المتوسط.

والممناطق الأكثر ضعفاً في نطاق البحر الأبيض المتوسط هي مناطق شمال إفريقيا التي تحدها المناطق الصحراوية، ومناطق الدلتا الرئيسية، بما في ذلك نهر النيل، ونهر بو ونهر الرون على وجه الخصوص، والمناطق الساحلية في شمال وجنوب حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى المناطق التي تتعرض لنحو ديموغرافي شديد (الشواطئ الجنوبية والشرقية والمدن عالية الكثافة السكانية والضواحي).

وقد أصبح تأثير تغير المناخ على البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ملحوظاً بالفعل.

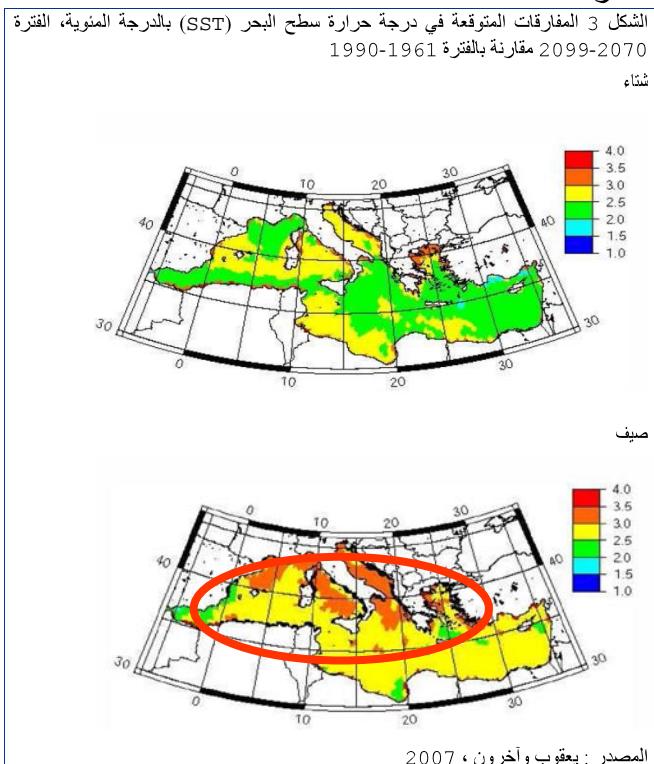
التغيرات في درجات الحرارة القصوى ومعدلات الامطار في منطقه البحر الأبيض المتوسط

تنوع معدلات سقوط المطر (بالنسبة المئوية)						تنوع معدلات درجات الحرارة (°C)				الفصل
وقوع الأحداث المناخية القاسية (المنوية)			الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الحد الأقصى	
الحرارة	الجفاف	الرطوبة	الحد الأدنى	16	6	1.7	4.6	الشتاء		
93	3	12				2.0	4.5	الربيع		
98	1	31	24	--2		2.7	6.5	الصيف		
100	1	42	53	--3		2.3	5.2	الخريف		
100	1	21	29	--2		2.2	5.1	السنوي		
100	0	46	27	--4						

ملاحظة: الاختلافات بين الفترتين 1980-1999 وبين 2000-2009 محسوبة في إطار السيناريو(A1B) على أساس نتائج 21 نموذج من المناخ العالمي.

المصدر: التقرير الرابع للفريق الحكومي الدولي لعام 2007

- تزايد واضح في الجفاف: إنخفاض في عدد أيام سقوط الأمطار، وتزايد مدة أطول الفترات التي لا تسقط بها أي أمطار.



العلومة والتضامن الإقليمي: مسيرة التكامل في الشمال
جيدة، لكنها لاتزال بحاجة للدعم في الجنوب والشرق
شهدت السنوات الثلاثون الماضية إنهيار "نظام التكتلات"
وتتسارع العولمة. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط أثر
الصراع وزعزعة الاستقرار في العديد من مناطق في الشرق
الأدنى ومنطقة البلقان والتي أودت بحياة أكثر من 500 ألف
شخص في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على مدار
العشرين عاماً الماضية (الخطبة الزرقاء 2005).

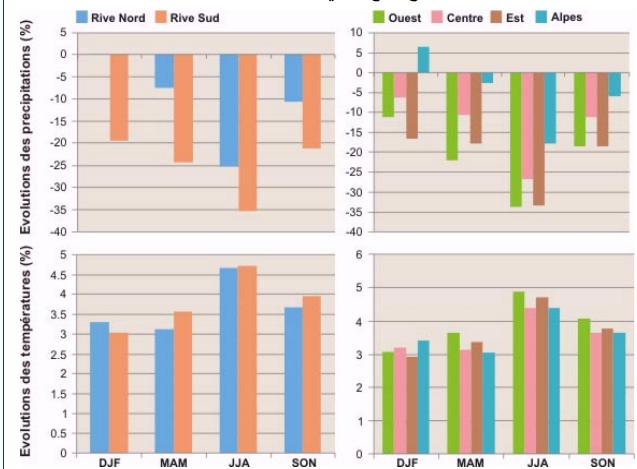
في الشمال، انضم العديد من دول حوض البحر الأبيض
المتوسط للاتحاد الأوروبي (اليونان، وإسبانيا،
ومنذ عام 2004 سلوفينيا وقبرص ومالطا) مما أدى إلى زيادة
حجم التجارة واحراز تقدم كبير على مستوى السلام
والديمقراطية والتحديث الاقتصادي. وبحلول عام 2025، قد
تنضم خمس دول أخرى من منطقة البحر الأبيض المتوسط

بحلول بداية القرن، من المقدر أن يتزايد متوسط درجات الحرارة السنوية بما يتراوح بين 1.5 - 2.0 درجة مئوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أما بالنسبة للمناطق الواقعة بالقرب من المناطق الصحراوية، فإن الزيادة قد تصل إلى 4 درجات مئوية في الصيف. في حين تكون تصل الزيادة المتوقعة على الضفاف الشمالية أقصاها في فصل الشتاء حيث تصل لحوالي 3 درجات مئوية.

وفيما يتعلق بسقوط الأمطار، ونتيجة للآثار الديناميكية الحرارية مثل إنخفاض الرطوبة النسبية فوق القارات؛ مما يرجح إنخفاض متوسط سقوط الأمطار في معظم أنحاء المنطقة مقارنة بالمناخ الحالي. كما من المرجح أيضاً أن يقل عدد أيام سقوط المطر مع تزايد واضح في خطر الجفاف. كما سيصبح فصل سقوط الثلوج أقصر. وطبقاً للنماذج العديدة المستخدمة؛ فإنه من المتوقع إنخفاض معدلات سقوط الأمطار خلال كافة الفصول؛ حيث يصل المتوسط لـ 24% في فصل الصيف.

الشكل 2 للتغيرات متوسط درجات الحرارة وهطول الأمطار بين 1961-1980 و2081-2100، في
الفترة من 21 نموذج من المناخ العالمي

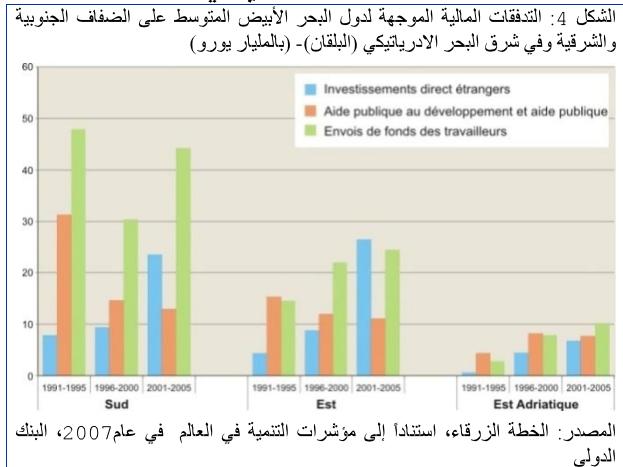


المصدر: جبورجي ، 2007 ، فإن نتائج نموذج cmip 4

وبالنسبة للأحداث المناخية القاسية، تجمع النماذج على:
• تضاعف الموجات الحارة، وتزايد عدد مرات تكرارها
وشنقتها وفترات إستمرارها؛

الأموال يوجه للاستثمارات المنتجة، حيث يوجه معظمها لشراء السلع الاستهلاكية أو المنتakat. ومنذ بداية القرن، هناك تزايد ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن المستويات التي يتطلبها أي تأثير ملحوظ وملموس في مجال تراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية. وبإضافة إلى ذلك، فإن حصة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة لا تزال ضئيلة جداً (أقل من 10% في عام 2005)، كما أن التدفقات لا تزال متمرزة في بعض الشركات المحدودين (تركيا وإسرائيل ومصر يمثلون أهم الشركات) والقطاعات (مثل الطاقة، والبناء).

وتمثل دول أوروبا ودول الخليج أهم المستثمرين في المنطقة (نسبة 34% و 40% على التوالي في عام 2007). كما تمثل تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية مصدر تدفقات مالية كبيرة لدول جنوب وشرق البحر المتوسط. وبالرغم من ذلك فهناك تراجع ملحوظ في المعونة الإنمائية الرسمية الموجهة لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، مقابل زيادة في المعونة الإنمائية الرسمية الموجهة لدول شرق البحر الأدرياتيكي. وت تكون تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية من أموال ثنائية المصدر. حصة الاتحاد الأوروبي (من الدول الأعضاء بالإتحاد والمفوضية الأوروبية وبينك الاستثمار الأوروبي) وهي الحصة الأكبر والمتزايدة، كما تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بتوارد قوي في بعض البلدان.



وحتى بداية القرن، كانت سياسات التعاون الدولي والإصلاح الاقتصادي تركز جهودها على الحد من دور الدولة وتحرير التجارة وإلغاء الإعانت المالية والشخصية. وطبقاً للعديد من الخبراء، كان الاهتمام بتحسين الأداء والقدرة التنافسية للجهات الناشطة المحلية والمهنية أو توضيح علاقتها مع الدولة اهتماماً ضئيلاً جداً.

برنامجه الشراكة اليورومتوسطية - الذي بدأ في عام 1995 كان نقطة البداية لعملية طموحة: لأجل منطقة مشتركة "تتسم بالإستقرار والرخاء المشترك". وعلى الرغم من ذلك فإن التعاون بين اليورومتوسطي الذي تم دمجه في سياسة الجوار الأوروبية الجديدة منذ عام 2003 - بحاجة إلى الدعم على مستوى الموارد والإلتزامات المتباينة والتغيرات غير المباشرة.

للاتحاد الأوروبي. إلا أن عملية التكامل القائمة في الشمال لا يوجد ما يقابلها في الجنوب والشرق. فعلى الرغم من العديد من المبادرات في الجنوب والشرق؛ لا تزال هذه المنطقة تتميز بالصراع المستمر وقلة التعاون المنظم. وعلى مستوى النسبية المئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ فإن النفقات العسكرية في بلدان الجانب الشرقي بلغت ضعف المتوسط العالمي. ومن وجهة النظر الاقتصادية وحدها، فإن مستوى التبادل التجاري المنخفض بين دول البحر الأبيض المتوسط الجنوبي والشرقي يعكس إنخفاض مستوى التكامل. ففي عام 2004؛ بلغ حجم التجارة بين دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (PSEM) بلغ 5.4% فقط من وارداتها و 6.2% من إجمالي صادراتها.

فالنشاط التجاري لبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط - وخاصة المغرب العربي - يتركز بشكل رئيسي مع دول الاتحاد الأوروبي. ومن المرجح أن الإعتماد القوي بين كل من أوروبا ودول البحر المتوسط - بعضهما على الآخر سيستمر في التزايد.

فعلى سبيل المثال، بلغت تجارة تونس مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، 76%. حيث أن التعاملات البينية فيما بين أوروبا والبحر المتوسط وخاصة في مجالات الطاقة والغاز والكهرباء تقوي العلاقات بين جوانب البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن سياسات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي أصبحت أكثر تقيداً، فإن تدفقات الهجرة لا تزال مرتفعة. ففي عام 2006، استقبلت أربعة بلدان من دول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية (أسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان) أكثر من 11 مليون من المقيمين الأجانب. وفي إسبانيا وإيطاليا، بلغت نسبة الأجانب المقيمين الوافدين من دول البحر المتوسط الأخرى 20% و 38%. (المصدر: يوروفست).

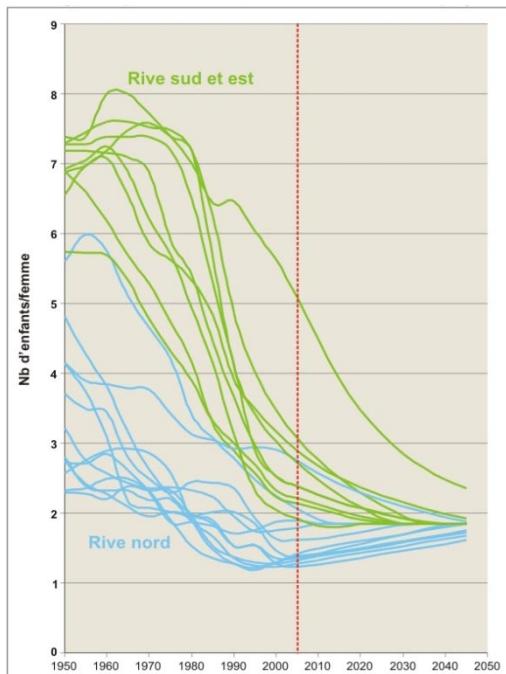
تمثل السياحة حركة تدفق أخرى هامة ومستمرة للأشخاص في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث تضاعف عدد وفود السياح الدوليين بمقدار يزيد عن أربعة أضعافه في الفترة ما بين عامي 1970 و 2005، ليصل لـ 246 مليون حتى هذا التاريخ. ففي عام 2003، كان أكثر من 87% من السياح الوافدين إلى بلدان البحر الأبيض المتوسط قادمين من أوروبا، مع تفاوت النسب تبعاً للجوار والتوازن الثقافي: ففي سوريا ولبنان بلغ عدد السياح القادمين من الشرق الأوسط 76% و 42% على التوالي من إجمالي عدد السياحة؛ أما في إسرائيل كان 33% من السياح قادمين من أمريكا، وفي وتركيا كان أكثر من 26% من السياح قادمين من أوروبا الوسطى والشرقية. والمتوقع لعام 2025 هو استمرار النمو القوي للتدفقات السياحية لتصل لـ 150 مليون إضافية مقارنة بعام 2005.

ويمثل نقل الأموال التي تجلبها الهجرة والسياحة الدولية مصدر رئيسي من مصادر النقد الأجنبي للعديد من البلدان. ففي عام 2005، بلغ الدخل الناتج عن السياحة الدولية 243 مليار يورو.

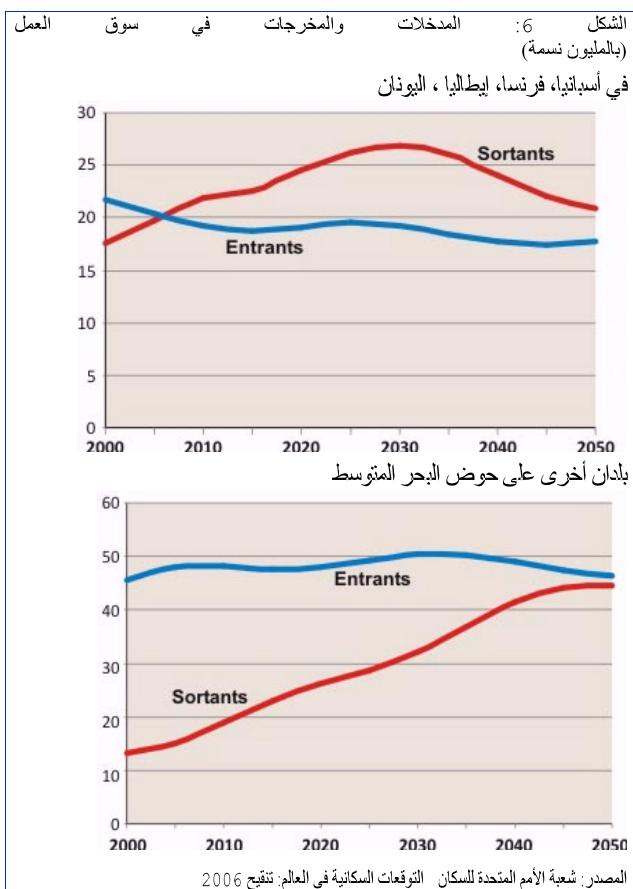
الأموال المعاد إرسالها من الأجانب المقيمين ذات مستويات وخاصة المرسلة إلى المغرب العربي وتسهم في تحقيق توازن الحسابات الخارجية. ومع ذلك، فإن القليل جداً من هذه

إضافية خلال 20 سنة في حالة الإبقاء على معدلات التوظيف الحالية.(المصدر فيميس). ومن الناحية الفنية؛ يمكن القول بأن تزايد الضغوط الديموغرافية سيكون على أشدّه في المناطق الحضرية وبطول الساحل بشكل أساسى. أما بالنسبة لأعداد سكان المناطق الريفية ؛ فإنه من المتوقع عدم إنخفاضها حتى عام 2025 على الأقل في الجنوب والشرق حيث تبلغ أعلى معدلاتها.

الشكل 5: مؤشرات الخصوبة الكلية: التطورات منذ عام 1950 والتوقعات



المصدر: شعبة الأمم المتحدة للسكان - التوقعات السكانية في العالم: تنبؤ 2006



حيث أن أموال الاتحاد الأوروبي التي استفادت منها دول حنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تمثل 5.75 يورو/ نسمة/سنويًا خلال الفترة من عام 1999-1995 إلى 2004-2000 (ميادا 1)، 4.0 يورو/ نسمة/ سنويًا خلال الفترة من 2000-2004 (ميادا 2). وبإضافة إلى ذلك، فإن دول جنوب - شرق أوروبا التي تتلقى بطاقات التمويل الأوروبية قد حصلت على 6.4 مليار يورو في الفترة من 2000-2006، أي بمتوسط 4.9 يورو/ نسمة/ سنويًا خلال تلك الفترة.

وقد ركزت الشراكة الأورومتوسطية بشكل أساسي على القضايا الأمنية وتحرير التجارة بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 وعلى أساس نهج ثنائية. وكان نصيب دمج التنمية المستدامة في أولويات وتمويل الشراكة اليوورمتوسطية محدوداً جداً. إلا أنه في الآونة الأخيرة فقط (2007) تم الإنتهاء من تقييم تأثيرات إنشاء منطقة تجارة أورومتوسطية حرة².

كما أن هناك قضية هامة تتعلق بمستقبل المنطقة وهي تقليص الفجوة بين الساحل الشمالي - حيث تسير التنمية الموجهة للسوق الموحدة جنباً إلى جنب مع تعهدات سياسية ومالية وتنظيمية قوية - من ناحية وبين الساحل الجنوبي من ناحية أخرى حيث لا تتمتع سياسة التحرير بنفس المستوى من الدعم والتضامن الإقليمي.

التحول الديموغرافي المتتسارع؛ سكان مسنين في الشمال ونقص فرص العمل في الجنوب:

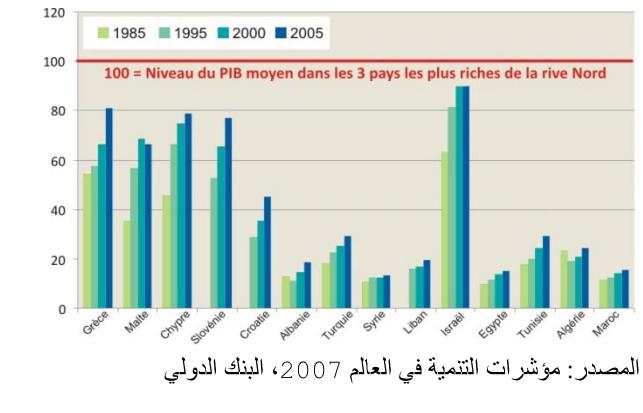
الملاحظة الرئيسية خلال العشرين سنة الماضية هي إنخفاض معدلات الخصوبة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وكذلك في ألبانيا، وأسرع بكثير مما كان يتصور في الثمانينيات (الشكل 5). الإفتراض المتوقع لعام 2050 هو استمرار التحول الديموغرافي في الجنوب، وبالتالي استمرار محاولة التقارب بين معدلات الخصوبة، وهذا ما أكدته التوقعات الديموغرافية للأمم المتحدة التي يستخدمتها الخطة الزرقاء.

على الرغم من تسارع التحول الديموغرافي؛ فإنه من المتوقع استمرار التفاوت بين جانبي البحر الأبيض المتوسط. حيث تضاعفت أعداد السكان في الجنوب والشرق بالفعل خلال ثلاثة عقود لتصل إلى 258 مليون نسمة في عام 2005. وبحلول عام 2050 قد يتزايد عدد السكان بمقدار 137 مليون نسمة. وسيبلغ عدد السكان في كل من مصر وتركيا في ذلك الوقت 121، 121 مليون نسمة على التوالي. وبالنسبة لعدد السكان في الساحل الشمالي - 199 مليون نسمة في عام 2005 - أي تزايد فقط بنسبة 14% في نفس مدة الثلاثين عاماً، ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان الساحل الشمالي بمقدار 5.4 مليون نسمة بحلول عام 2025.

ونتيجة لهذه التطورات الديموغرافية ومسألة تقدم السن؛ يزداد القلق في شمال البحر الأبيض المتوسط؛ في حين أنه في دول سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية؛ سيكون هناك حاجة لخلق حوالي 22 مليون فرصة عمل

يتعلق بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لتكافؤ القوة الشرائية لم تتنقل وترواح فيما بين 5-15% (الشكل 8).

الشكل 8: الاختلافات (في دخل الفرد بين بين أغنى ثلاثة دول على الساحل الشمالي (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا) ودول منطقة البحر الأبيض المتوسط الأخرى (إجمالي الناتج المحلي الإجمالي / الفرد)



الأداء الاقتصادي لم يصل بعد لمستوى يسمح بالتقارب السريع بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالأحوال المعيشية والحد من البطالة.

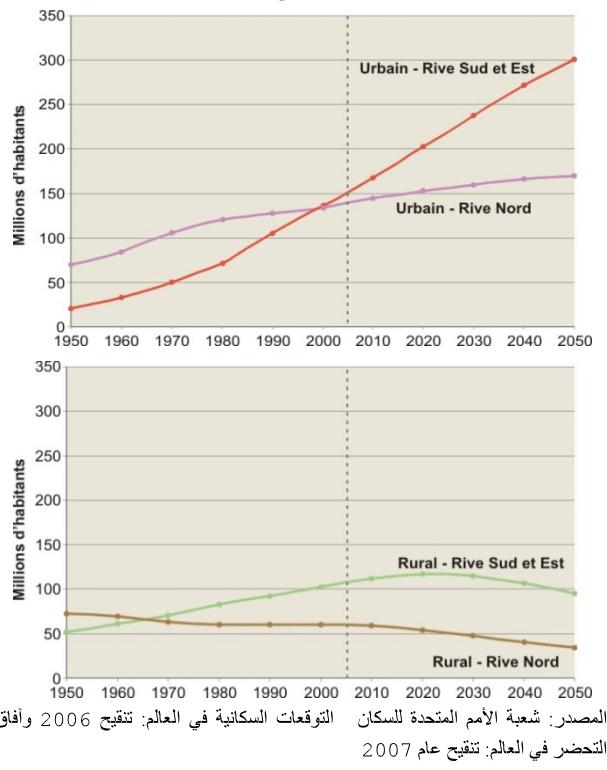
وهكذا فإن معدلات البطالة لدى الشباب وصلت إلى مستويات قياسية في كل من الشمال والجنوب، حيث تتراوح معدلات البطالة في العديد من الدول فيما بين 20-30%؛ على الرغم من أن معدلات البطالة الإجمالية تبدو في تراجع.

وفي نفس الوقت، هناك تقدّم ملحوظ في الشرق والجنوب متمثلاً في إنخفاض معدلات وفيات المواليد وتوفير التعليم الإبتدائي؛ كما أن الجهود المبذولة في طريقها للحد من أعداد سكان البحر المتوسط الذين لا يستطيعون الوصول لمياه الشرب والمرافق الصحية والطاقة (نحو 20 مليون لمياه الشرب، 47 مليون للصرف الصحي، 9 مليون للطاقة). وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك دول عديدة تعاني بشدة من ارتفاع معدلات الأمية وخاصة في المناطق الريفية. وبالرغم من أن معدلات الفقر المدقع تعتبر محدودة؛ إلا أن معدلات الفقر النسبي عالية ولا تنخفض. وعلى الرغم من التقدم المحقق، ما زالت قضايا الوصول للمعلومات (الإنترنت) والمساواة بين الجنسين متغيرة ومتاخرة عند مقارنتها بمناطق أخرى من العالم.

وما زالت توجهات النمو الاقتصادي حتى عام 2025 لا تزال غير مؤكدة بشكل كبير؛ وخاصة في الجنوب والشرق. وحتى مع وصول المتوسط السنوي لحوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله له 2.7% لكل عام خلال الفترة 2000-2025 (بزيادة ضئيلة عن إتجاه 5.2% المحقق خلال الفترة 1985-2000)؛ فإن ذلك المعدل سيظل غير كافياً لسد الحاجة لتوفير فرص عمل في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولا للحد من البطالة وفجوة الإيرادات بين الجانبيين.

ومن ناحية أخرى، إذا استمر التوجه لإسراع معدلات النمو والذي بدأ في السنوات الأخيرة؛ وإذا تم تقوية التعاون الإقليمي وتعزيز التقارب بين حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الساحل الشمالي والجنوبي فسيتخرج عن ذلك إرتياح إجتماعي عظيم وإنخفاض في خطر عدم الاستقرار. وفي هذه

الشكل 7: عدد سكان الحاضر والريف على جانبي البحر الأبيض المتوسط



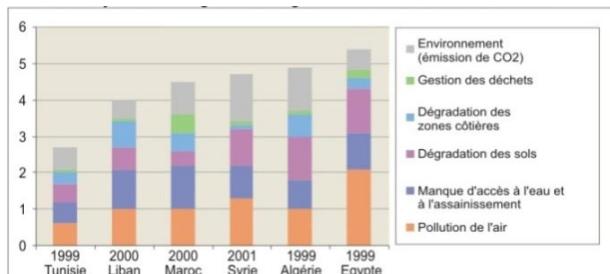
الأداء الاقتصادي بحاجة للتحالف من أجل تصييق الفجوة بين الشمال والجنوب:

بالرغم من قدرة دول جنوب وشرق البحر المتوسط على تحقيق الاستقرار لمجموعاتها الاقتصادية الكبرى³ خلال التسعينيات؛ إلا أن النمو الاقتصادي للجانبين أدنى من مستوى مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك إنتشار "الوسائل الخاصة" والسمات التعدينية الغالبة على إقتصاد منطقة البحر الأبيض المتوسط: ربط عوائد الأرضي بالإقتصاد السكني وبعض أنواع ممارسة مهنة الزراعة وعوائد النفط والغاز⁴ وعوائد استخراج المياه من الموارد غير المتعددة، البحث عن مكاسب مضاربية أو تجارية قصيرة الأجل (مثل المضاربة العقارية والتي أصبحت شائعة جداً في السنوات الخمس الأخيرة) دون إستراتيجية حقيقية لتطوير البضائع والخدمات. لذلك فإن الإقتصاد لا يزال يفتقر إلى الإبتكار والديناميكي. كما أن النفقات العامة والخاصة الموجهة للبحث والتنمية والربط بين النشاط التجاري والتدريب ومؤسسات البحث ما زالت محدودة. بالإضافة لانتشار تسرب الكفاءات في العديد من الدول وعدم نشاط المجتمع المدني بالشكل الكافي.

وبالرغم من ذلك فقد تم إحراز بعض التقدم، حيث ارتفعت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2005 في دول جنوب وشرق منطقة البحر الأبيض المتوسط⁵. مما كانت عليه في الماضي، مما يشير إلى بداية تقارب من مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا. وعلى الرغم من أن بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي انضمت للاتحاد الأوروبي أو المرشحين للانضمام إليه قد وصلت نوعاً ما لمستوى فرنسا وإيطاليا بالنسبة لمعدلات إجمالي ناتجها المحلي، فإن الفجوة بين الشمال والجنوب فيما

التي تنبأ بها الخطة الزرقاء في عام فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والتدور البيئي أصبحت مؤكدة في الوقت الحالي. كما أنها تمثل عبءً ثقيلاً على أشد السكان فقراً وتسهم في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعرّضها للخطر.

الشكل 9: متوسط التكاليف السنوية للأضرار المرتبطة بالتدور البيئي (%) من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تقديرات البنك الدولي 2004

على سبيل المثال، قدر البنك الدولي التكاليف السنوية للتدور البيئي بما يقرب من 3% في تونس، و5.5% من إجمالي الناتج المحلي في سوريا، والجزائر، ومصر (الشكل 9⁶). وأهم القضايا في ذلك الشأن هي تدهور التربة والموارد المائية والسواحل والبيئة الحضرية.

وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في الإتحاد الأوروبي؛ على الرغم من إنجازات المجتمعات ومبادئ التضامن الاجتماعي فقد تزايدت التباينات الإقليمية. ولم يكن من المستطاع القضاء على زحف السواحل والزحف العمراني وخسارة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عالية الجودة والبناء الخرساني فوق قطاعات كاملة من الساحل والعجز في إدارة متاخرات الدول. كما هو الحال في إسبانيا والميونخ؛ حيث أقرن الإنداخ في السوق الموحدة بزيادة كبيرة في انبعاث الغازات الدفيئة وإنذار المخلفات.

وأحد الأسباب المقدمة لتقسيم مثل ذلك الأداء السيئ أنه في مواجهة التغير السريع أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل بشدة لإغفال تقاليدها معارفها الخاصة وقامت بدلاً من ذلك بتقليل نماذج تنمية غير ملائمة لسماتها الخاصة. وهناك عامل آخر وهو نوعية والتقل النسبي للسياسات المتعددة. حيث ظلت السياسات البيئية هابطة وتصحيحية وتنظيمية بشكل أساسي أكثر منها تنشيطاً للمشاركة والتكميل والتحرير لفترة زمنية طويلة. حيث كانت الأولوية موجهة للنهج التنظيمي لأن الأدوات الاقتصادية (مثل قياس المياه وضريبة التلوث وإعانت التكنولوجيا النظيفة وغيرها) لم تكن مطورة بعد. وهذه السياسات غالباً ما تفتقر إلى التمويل والدعم الوزاري الداخلي. بالإضافة إلى ذلك؛ كان هناك تراجع في استخدام سياسة تحطيط الأرضي، بينما اتسمت سياسات تنمية السواحل والتنمية المستدامة للمناطق الريفية بقصور شديد. كما أن قدرات السلطات المحلية في مناطق جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط غالباً ما تكون محدودة (الشكل 10)؛ أما في الدول التي طبقت اللامركزية، لم تكن

الحالة تصبح منطقه البحر الأبيض المتوسط قادرة على زيادة قوتها الإقتصادية على الصعيد العالمي. كما سيتم تشجيع نمو إجمالي الناتج المحلي للعديد من دول منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق تقليص حسابيتها للخدمات الإقتصادية، وبخاصة في مجال النفط.

وعلى هذا وفي نطاق الأجل المتوسط - في سياق ندرة الموارد - وتبعداً لظهور مضمون النموسيتم تحديد مدى ملائمة ذلك المضمون لأهداف التنمية المستدامة في المنطقة. ويتوقف كل ذلك على قدرة البلدان على تجنب الاستغلال الجائر لمواردها الطبيعية وتدورها (مثل الزراعة والمياه والسياحة والسواحل والطاقة والنفط وغيرها) لتصبح قاعدة لنموها الاقتصادي.

وعلى المدى الطويل، فإن التأثير الاقتصادي للتغير المناخي على دول سواحل جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط يمثل مصدر قلق متزايد، وخاصة فيما يتعلق بتكيف إقتصادات هذه الدول.

بالرغم من ظهور السياسات البيئية، لا تزال البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط شديدة الضعف خلال العقود الأخيرة، أحرز الوعي البيئي والعمل ل أجل التنمية المستدامة تقدماً كبيراً في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

على المستوى الإقليمي، تم تعديل إتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث (1976) وتوسيعها لتشمل مناطق الساحلية في عام 1995. كما تم إعداد لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة والإنفتاح على المجتمع المدني؛ ونتج عن عملها تبني إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة في عام 2005.

وفي نفس العام؛ تم الاجتماع للاتفاق بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الأورو-متوسطية؛ وبالإشارة لإستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة تعهد الشركاء بتبني جدول زمني لتنظيف البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2020. وفي ضوء هذا التعهد اطلقت المفوضية الأوروبية مبادرة "افق 2020" والتي تهدف إلى معالجة المصدر الرئيسي للتلوث.

وعلى الرغم من تحسن تضافر جهود البرامج والمبادرات الإقليمية المتعددة الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مؤخرًا؛ إلا أن وسائل التحرك لاتزال محدودة.

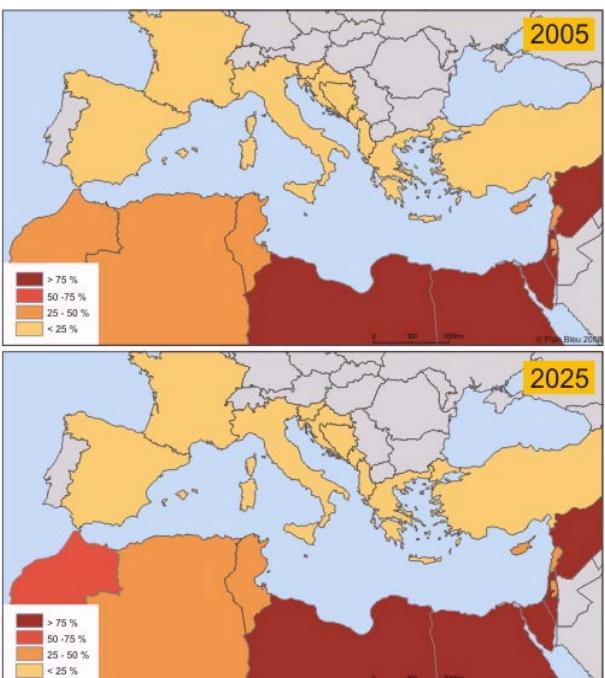
في عام 2007، تم أطلاق إتحاد مشروع منطقة البحر الأبيض المتوسط بهدف إعطاء قوة دفع سياسية لعملية التعاون وال الحوار استناداً إلى مشاريع مشتركة معينة ومحددة خاصة في مجال البيئة.

وعلى الصعيد القومي، قامت جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط بإعداد وتقديم سياسات بيئية ويمكن رؤية أمثلة واضحة للتقدم المحقق السواحل الثلاثة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من هذه الإنجازات؛ فإن الضغوط

غير التقليدية (تحلية المياه، وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة وغيرها)؛ مع حساب الفاقد أثناء عملية النقل والإستخدام) بنحو 40% من إجمالي الطلب على المياه. وقد تضاعفت لتصل إلى 280 كم مكعب في السنة بالنسبة لجميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط في عام 2005. وتعتبر الزراعة القطاع الرئيسي لإستهلاك المياه 180 كم مكعب في السنة لري 24 مليون هكتار) وهو ما يمثل 64% من إجمالي الطلب على المياه (45% في الشمال، 82% في الجنوب والشرق)؛ بينما تظل هامشية في دول شرق البحر الادرياتيكي. وقد يزداد الطلب على الماء بنسبة 18% بحلول عام 2025؛ بشكل أساسي في دول الجنوب (28%) ودول الساحل الشرقي (33%)، خاصة في تركيا وسوريا.

وبحلول عام 2025؛ سيبيرز التزايد الكبير في الضغوط على موارد المياه – مقاس عن طريق مؤشر استغلال موارد المياه المتتجدة الطبيعية⁷ – تناقضات شديدة وأحياناً تدعو للحذر فيما يتعلق بـ "مستقبل المياه" (الشكل 11). في الوقت الحالي؛ في بعض الدول (مصر، إسرائيل، ليبيا، مالطا، سوريا) وقطاع غزة نجد أن كميات المياه المسحوبة تقترب بالفعل أو تتجاوز حد بداية الموارد المتتجدة. لذلك فإن الأوضاع الحالية والمستقبلية تكون أكثر إثارة للجزع عند حساب المؤشر لمنطقة التجمع في حوض البحر الأبيض المتوسط بأكملها وليس على أساس مستوى كل دولة. وتبدو الضغوط على موارد المياه جسيمة أكثر عند تناول موارد المياه "القابلة للإستغلال" فقط؛ والتي تمثل حوالي من ثلث إلى نصف موارد المياه الطبيعية المتتجدة.

الشكل 11 مؤشرات استغلال الموارد الطبيعية المتتجدة للمياه، دول بأكملها، 2005-2025



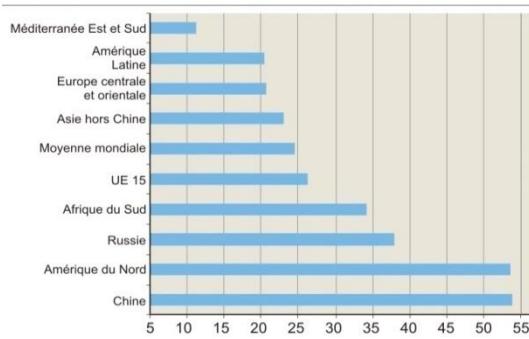
المصدر: الخطة الزرقاء؛

ملاحظة: المؤشرات التي تقترب من أو تتجاوز 75% تدل على ضغوط شديدة على موارد المائية؛ النسب فيما بين 50 و 75% تدل على مخاطر متعددة الأجل لا يstemان بها بالنسبة للضغط الباهق؛ النسب فيما بين 25 و 50% تدل على إمكانية تحمل الدولة لضغط المحلي أو ضغط التسرب.

عملية الأداء تدار بشكل جيد وكافي للتأكد منأخذ طول الأجل في الإعتبار. وأخيراً، فقد أخفق التعاون الاقتصادي وسياسات القطاعات (الزراعة، الطاقة، المياه، النقل، السياحة) في دمج البعد البيئي والاستدامة. خاصة أنه بينما تحقق تقدم كبير في التقليل من التلوث الصناعي؛ لايزال هناك أهمية متنامية لمصادر التلوث المنتشرة (الزراعة، النقل، الطاقة، المدن وغيرها) وكذلك تدهور أو نضوب احتياطي الموارد الطبيعية غير المتتجدة والتي تتطلب الانتباه إلى إسلوب الحياة وإتجاهات الإستهلاك وبذل مزيد من الجهود لتكامل السياسة.

وفي حالة إستمرار تلك الإتجاهات حتى عام 2025؛ فإن تلك الإتجاهات (السياسات البيئية المركزية إلى حد كبير والتي تتسم بكونها علاجية أكثر منها وقائية) ستتشكل عوائق للتحكم البيئي وستقف في وجه تحديات التنمية المستدامة

الشكل 10 النفقات المحلية كنسبة من إجمالي نفقات الدولة، 2000-1997



المصدر: إل - أوردي للخطة الزرقاء طبقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي حول اللامركزية 2002، والمصادر القومية لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ملاحظة: دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط : تركيا وإسرائيل ومصر وتونس والمغرب. دول وسط وشرق أوروبا : ألبانيا، كرواتيا، سلوفينيا، وأيضاً 15 دولة أخرى. المتوسط العالمي: عينة لـ 56 دولة.

سبعة قضايا رئيسية تواجه التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الإتجاهات والبدائل

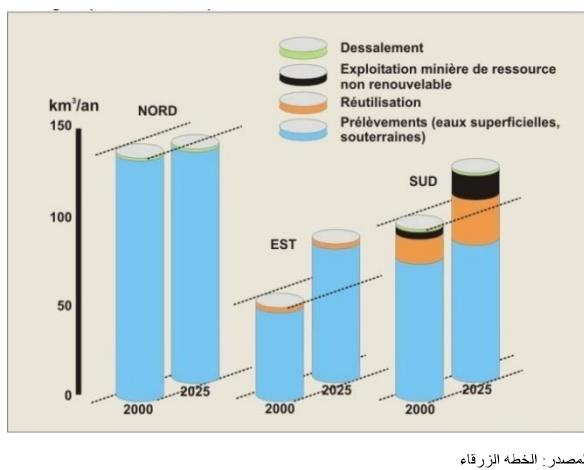
تحسين مطالب إدارة المياه لمنع النقص ووقوع الأزمات

تنسم الموارد المائية بكونها محدودة وموزعة على نحو متفاوت في الزمان والمكان. الساحل الجنوبي للبحر المتوسط على 10% فقط من إجمالي نزول الأمطار. قد يصل عدد سكان دول البحر المتوسط فقيرة المياه – الذين يعيشون في دول يبلغ نصيب الفرد فيها أقل من 1000 متر مكعب سنويًا من موارد المياه المتتجدة – 250 مليون نسمة في عام 2025؛ وسيواجهه منهم 80 مليون نسمة حالات ندرة المياه بمعدل أقل من 500 متر مكعب للفرد سنويًا. كما سيحرم عشرين مليون شخص من سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة في الجنوب والشرق – من الوصول لمياه الشرب.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، قدرت الحاجة للمياه – أي الكمية الناجمة من موارد الحصول على الماء (95% من إجمالي سحب المياه) – بالإضافة إلى وسائل إنتاج المياه

ـ 25 كم مكعب في عام 2025، 90% منها بمصر نتيجة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي.

الرقم 12 من مصادر المياه من بدان منطقة البحر الأبيض المتوسط (السيناريو).



ويستوفى الطلب على الماء بشكل متزايد بإنماط غير دائم للمياه يقدر بـ 16 كم مكعب سنوياً، منها 66% من مسحوبات المياه الجوفية و34% الإستغلال الجائر للموارد التجددية للمياه.

وستؤدي تغيرات درجات الحرارة ومعدلات سقوط الأمطار الموضحة عن طريق النماذج المناخية إلى تفاقم نتائج هذه الإتجاهات، وستجد أقاليم البحر المتوسط بشكل خاص نفسها معرضة لتقلص مواردها المائية. وفي بعض الدول قد يؤدي تطور مسيرة هذه الإتجاهات إلى وقوع أزمات حادة. وقد يقدر عدد سكان جنوب وشرق منطقة البحر الأبيض المتوسط المعرضين لمواجهة نقص المياه في عام 2025 بنحو 290 مليون شخص.

كما يمكن أن تكون الضغوط نوعية، حيث تكون كميات والمبيدات الحشرية والنترات مركزة في العديد من المجاري المائية خاصة في الشمال. حيث أكثر من سبعة وأربعين مليون نسمة من سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط محرومون من الوصول إلى مرافق صرف صحي متقدمة؛ وبصفة خاصة في الجنوب والشرق الأوسط. وفي كل مكان يوجد العديد من الأنهر المعرضة للتلوث المزمن نتيجة للتسربيات الصناعية المحلية غير المعالجة.

ولتلبية الطلب المتزايد على المياه؛ تعتمد الإستراتيجيات القومية بشكل أساسي على زيادة المعروض من المياه وعلى المشاريع الكبرى لتعزيز إدارة الموارد وتقليل الأخطار الناتجة عن العوائق الطبيعية – وبالفعل هناك 1200 سد كبير مسجل في منطقة تجمع المياه . ومن المتوقع أن يظل هذا النهج الأساسي لتوفير المياه شائعاً وقد يؤدي للعواقب التالية: (شكل 12)

- السحب المتزايد من المصادر التجددية من خلال المشروعات المائية الكبرى؛ الإستغلال الجائر للمياه الجوفية وتطوير نقل المياه على المستويين الإقليمي والدولي؛
- تزايد الإستغلال الجائر لاستخراج المياه الجوفية غير التجددية في الجهات الصحراوية. وهذا الإستغلال الجائر قد يتجاوز الضعف بحلول عام 2025؛ خاصة في ليبيا والجزائر؛
- استخدام التغذية المررتدة من مياه الصرف الزراعي (مصر) وإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة لأغراض الري (أسبانيا، إسرائيل، قبرص، مصر، وتونس)؛
- الإنتاج الصناعي للمياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر أو المياه المالحة؛ كما هو الحال في الوقت الحالي في مالطا وأسبانيا والجزائر وإسرائيل.

وقد تم تخفيض تكاليف تحلية المياه بشكل كبير مما يجعل هذا النهج في توفير المياه أكثر قدرة على المنافسة من نهج نقل المياه. ولم يعد استخدام المياه العذبة الناتجة بهذا الأسلوب قاصراً على الوفاء بمتطلبات مياه؛ ولكن قد تستخدم أيضاً لأغراض الري ؛ ولكنها مازالت تعد طريقة باهظة الثمن حتى وقتنا هذا. وتأتي أسبانيا في المركز الأول في استخدام المياه المحلاة في الزراعة. وبالرغم من ذلك؛ من المتوقع أن يمثل الحجم الإجمالي لمياه الصرف المعالجة والمياه المحلاة فقط

إن استمرار تطبيق هذه السياسات التي تركز على زيادة توفير المياه والسعى وراء إستخراج المياه من باطن الأرض يمثل أخطاراً جسيمة على المدى الطويل ؛ مثمن النضوب السريع لبعض موارد المياه الجوفية؛ وتدمير مستودعات المياه الجوفية الساحلية نتيجة اختلاطها بمياه البحر، وتدهور جودة المياه والنظم المائية، والحد من التدفقات وتقلص مساحة الأراضي الرطبة. ويمكن أن تتفاقم عوامل تزايد ضعف جودة المياه. لذلك فإن السياسات التي تعتمد على توفير المياه قد بلغت الحدود الفيزيائية والإجتماعية -الاقتصادية والبيئية؛ كما يتضح بالفعل من حالة العديد من السدود في الجنوب والشرق في الوقت الحالي؛ حيث من المحموم أن يتسبب تراكم الطمي في خفض قدرة تلك السدود (في الجزائر، فقدت بعض الخزانات 25% من قدرتها الأصلية).

يمكن استخدام سيناريو بدبل لمواجهة السيناريو الإتجاهي بإزمانه التي يستحيل تجنبها؛ وذلك بالإعتماد على تنفيذ سياسات تطوعية:

- سياسات الإستخدام الأمثل والإقتصادي وتسمى "سياسات إدارة الطلب على المياه"؛
- سياسات زيادة إمكانيات الإستغلال الأفضل من خلال وسائل معدلة لحفظ التربة والمياه، وزيادة استخدام التغذية الاصطناعية لجدال المياه الدول الفقيرة في موارد المياه.

وهناك مساحة كبيرة للتقدم؛ حيث ستتناسب الإدارية المعدلة للطلب على المياه في إمكانية توفير 25% من الطلب على المياه؛ أي حوالي 86 كم مكعب سنوياً في عام 2025 (الشكل 13). وتمثل الزراعة المروية أكبر إمكانية لتحقيق موفورات في حجم المياه، بما يقرب 65% من إجمالي موفورات المياه المحتملة المحددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (حيث تقلصت نسبة فقد النقل إلى 50%， ثم بنسبة 10%، تزداد كفاية مياه الري من 60-80%). وهناك نسبة 22% زيادة إضافية محتملة في موفورات المياه من الصناعة

بالرغم من التنمية الزراعية؛ وضمان توفير احتياجات قطاع السياحة والمدن. وفي المغرب؛ نجح تحسين إدارة الموارد المائية في تأخير وربما التجنّب الكامل لبعض الإستثمارات المكلفة (سدود وقنوات نقل) كانت مخططاً لها من قبل في الخطة الرئيسية لعام 1980.

وما تحدّي المتمثل في إدارة الطلب على المياه ليس قاصراً على الموفورات الملموسة لترشيد المياه؛ ولكنّه يشير أيضاً تحسّن إقتصادي وتعزيز إجتماعي لتعبئة الموارد وتغطية متطلبات الأنظمة الأيكولوجية من المياه.

ويجب أن يكون الإنقال من سيناريو أصلي لسيناريو تنمية مستدامة تدريجياً؛ وأن ينفذ طبقاً لإصلاحات سياسة تبرز بوضوح أهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية في جميع السياسات - خاصة في سياسات الزراعة - وتوليد طرق تنفيذها؛ بناءً على تطوير خطط كفاءة آليات تمويل مستدامة. وفي إطار هذا السياق؛ فإن مسألة تمويل الإستثمارات في مجال البنية التحتية لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (في الجنوب والشرق) وإستخدام الأدوات الإقتصادية مثل والإعارات والتسعير من أجل الإستفادة القصوى من تخصيص الموارد المتاحة تبدو قضايا شديدة الأهمية لأجل المستقبل. وينطبق الشيء ذاته على تقوية قدرة الإدارة ولاسيما على المستوى المحلي و التعاون الإقليمي المستند على تقلييد عريقة في مجال المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ والتي يمكن أن تساهم أيضاً كعنصر تحفيز للتعجيل بظهور التغييرات المرجوة.

ولذلك قامت الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بوضع الأهداف التالية ذات الأولوية في إطار إستراتيجية للتنمية المستدامة:

- ثبات الطلب على المياه عن طريق الحد من الفاقد والإسراف في استخدام المياه وزيادة القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة؛
- تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في أماكن تجمع المياه؛
- تحقيق أهداف الألفية للتنمية المتعلقة بالوصول لمياه شرب آمنة والمرافق الصحية؛
- تعزيز المشاركة والشراكة والتعاون الفعال والتضامن من أجل الإدارة المستدامة للمياه على المستويين المحلي والقومي.

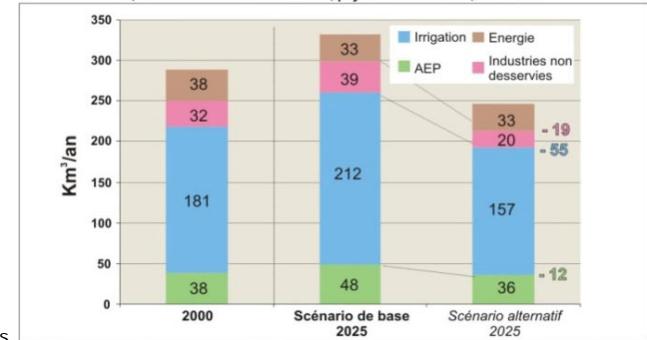
ترشيد إستخدام الطاقة وتشجيع الطاقة المتجدددة: الإتجاه: زيادة الخطط، التأثير والتكلفة

بحلول عام 2025؛ سيزداد الطلب على الطاقة الأولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط⁸ بما يعادل 50% مقارنة بعام 2006. كما ستتضاعف معدلات نمو الطلب على الطاقة في الدول الجنوبية والشرقية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط بما يتجاوز بالنسبة المئوية - أربعة أضعاف الطلب على الطاقة في شمال المنطقة وستمثل تلك المعدلات في ذلك الوقت 42% من إجمالي حاجة دول حوض البحر الأبيض المتوسط من الطاقة؛ مقارنة بـ 29% في عام 2006. ويمكن أن تصبح تركيا في المركز الثاني كأكبر مستهلك للطاقة بالمنطقة.

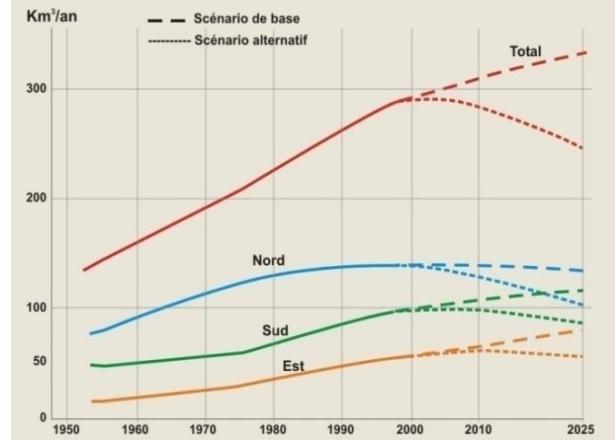
(معدل إعادة الإستخدام يصل لـ 50%) بالإضافة إلى 13% من توفير مياه الشرب (خفض فاقد النقل وتسبيبات التعبئة بنسبة 50%， ثم 15% و10% على التوالي). وفي ضوء هذه النظرة المتفائلة؛ وبفرض تعميمها في جميع دول منطقه البحر الأبيض المتوسط؛ سيصل إجمالي الطلب على المياه لـ 102 كم مكعب سنوياً في الشمال؛ 144 كم مكعب سنوياً في الجنوب والشرق الأدنى؛ مما يعادل انخفاضاً عاماً في إجمالي الطلب الحالي بحوالي نسبة 40 كم مكعب سنوياً (الشكل 13).

هذه الموفورات تمثل صافي المنفعة: حيث توضح الدراسات النادرة المتاحة فجوات من 1-3 بين تكلفة المتر المكعب من المياه التي يتم توفيرها وتكلفة المتر المكعب من المياه المستخدمة. ويمكن كذلك رؤية هذه الفوائد في مجال ترشيد الطاقة.

الشكل 13: موفورات ترشيد المياه؛ إدارة الطلب على المياه مع تطبيق السيناريو البديل لعام 2025
الطلب على المياه لكل قطاع، الحد الأساسي والسيناريوهات البديلة، دول بأكملها



اجمالي الطلب على المياه، الحد الأساسي والسيناريوهات البديلة، دول بأكملها، 2000-2025



المصدر: الخطة الزرقاء

هذه التقديرات العالمية مبنية على الخبرات الملموسة التي أجريت في بعض الدول والتي تؤكد أن الإتجاهات الحالية يمكن عكسها. على سبيل المثال؛ نفذت تونس إستراتيجية قومية لترشيد استهلاك مياه الري؛ والتي تتضمن إنشاء رابطات للمستخدمين؛ والتسعير يهدف إلى الإسترداد المتدرج للتكليف والأدوات المالية الموجهة لمعدات زراعة تساعد في توفير المياه والتكنولوجيات ودعم إيرادات المزارعين. ومنذ عام 1996 ساعدت هذه السياسة على تحقيق استقرار الطلب على مياه الري

(حيث ترتفع من 77% في عام 2006 إلى 88% في عام 2025)؛ وكذلك الحال لدول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط (من 68% إلى 73% خلال نفس الفترة).

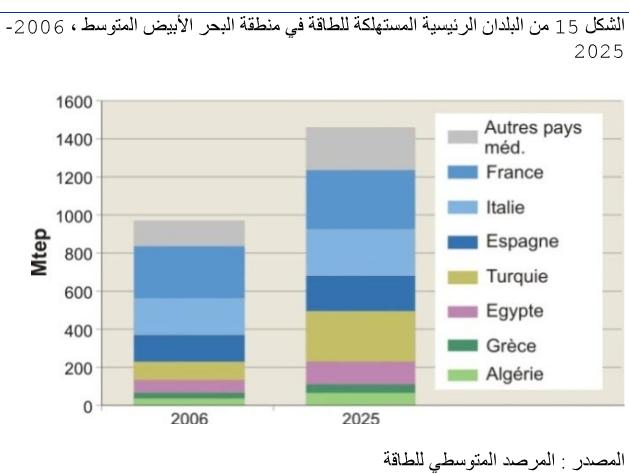
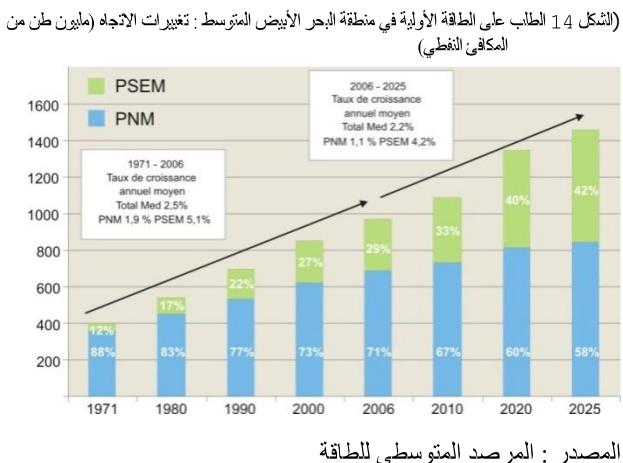
• كما ستزداد الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بارتفاع تكاليف التوريد وتداعياتها التي ستؤثر على الفاتورة القومية للطاقة؛ إتخاذ التدابير اللازمة والأنشطة التجارية. وتزيد ظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض من أخطار هذا السيناريو الإتجاهي. كما أن الضغوط المائية المتعلقة بتزايد تكرار الأحداث المناخية القاسية قد يؤدي إلى انخفاض في الإمكانيات الكهرومائية وبروادة محطات توليد الطاقة الحرارية. لذلك توقفت الطاقة التي تولدها محطات نووية معينة في فرنسا على ساحل نهر الرون وأصبحت غير متوفرة بشكل مؤقت في نفس الوقت الذي كان هناك تزايد في الطلب على الطاقة بسبب احتياجات مكيفات الهواء حيث كان ذلك في صيف 2006.

يمثل الوقود الحفري (النفط والغاز والفحم) 80% من إجمالي إمدادات الطاقة للدول (94% لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، 75% لدول شمال البحر الأبيض المتوسط). وهناك أربعة دول مصدرة للبترول هي الجزائر وليبيا ومصر وسوريا؛ وتتوفر حوالي 22% من واردات النفط لدول حوض البحر الأبيض المتوسط و35% من واردات الغاز لها. أما الدول الأخرى فهي دول مستوردة للطاقة بشكل كامل. وفي حالة عدم تصحيح الغاز الطبيعي بحلول عام 2025؛ قد تصبح نسبة الغاز الطبيعي 37% من الطلب على الطاقة الأولية في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. بينما ستظل نسبة الفحم ثابتة وخاصة بإنتاج الكهرباء. وبدون حساب الطاقة المائية وطاقة الكثلة الإحيائية؛ ستظل حصة مصادر الطاقة المتعددة محدودة؛ حيث ترتفع من 2.8% إلى 3% من الطلب على الطاقة الأولية في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط؛ ومن 3% إلى 4% في دول شمال حوض البحر الأبيض المتوسط.

ويتميز الطلب على الطاقة في إطار هذا السيناريو الأصلي بارتفاع ملحوظ في تزايد الطلب على الكهرباء؛ أسرع بكثير من إجمالي الناتج المحلي أو استهلاك الطاقة الأولية تعداد السكان؛ خاصة في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. حيث يزيد الاستهلاك بمقدار ثلاثة أضعافه في تركيا وتونس والجزائر ويتضاعف الاستهلاك في مصر والمغرب؛ وبالنسبة لدول شمال البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يتضاعف الاستهلاك بمعدل 2.6% خلال الفترة من 2006-2025. وتعود تلك الزيادة الكبير في استهلاك الطاقة للتوجه المتوقع للقطاع الصناعي؛ تحسين سبل الحصول على الكهرباء وارتفاع مستويات المعيشة المرتبط مباشرةً باستهلاك المناطق السكنية للطاقة.

وفي دول شمال البحر الأبيض المتوسط؛ كانت أعلى زيادة ملحوظة في الاستهلاك على مدار 30 عاماً في قطاع النقل؛ حيث جاء في المركز الأول بنسبة 32% من استهلاك الطاقة. وقد شهدت كافة القطاعات في هذه الدول تزايد كبير في معدلات الاستهلاك في عام 2005، وخاصة القطاعين السكني والصناعي بصفتهما أكبر المستهلكين؛ ويمثلان نسبة 36% و27% على التوالي من معدلات الاستهلاك. وهذا النوع من السيناريو الإتجاهي يشير إلى الخطر المتزايد والتأثير:

- خلال الفترة 2006-2025 يمكن أن ترتفع معدلات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من استهلاك الطاقة بنسبة 55% في دول شمال حوض البحر المتوسط؛ وبنسبة 19% في دول جنوب وشرق حصة الفرد أقل من تلك القائمة في دول شمال حوض البحر المتوسط بنسبة 1.8% كما ستمثل الانبعاثات في دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط؛ في مقابل 33% في عام 2006.
- الاعتماد على الطاقة قد يتزايد بحدة بالنسبة لدول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط المستوردة للطاقة



سيناريو بديل لإبطاء معدلات تزايد استهلاك الطاقة:

سيناريو بديل رسمته الخطة الزرقاء (شكل 16)؛ بناءً على استخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة في الوقت الحالي ويعتمد على ترشيد استهلاك الطاقة والتوجهة السريعة لموارد الطاقة المتعددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الحرارة الجوفية والطاقة الكهرومائية). ومن المفترض

يتطلب تنفيذ السيناريو البديل تغييرات كبيرة في أساليب التفكير في الطاقة، التخطيط والإدارة بغض النظر عن السياسات ومشاركة أكبر عدد ممكн من المساهمين. كما سيكون هناك حاجة لمبادرات عامة قوية - بحيث تكون ظاهرة بوضوح في الإستراتيجيات القومية - بالإضافة إلى آليات تمويل مستدامة؛ جهود في البحث والتطوير والإتصال والتدريب. ولأجل تغيير السلوكيات لابد من وجود حواجز و"مؤشرات أسعار" واضحة. فعلى سبيل المثال في الأراضي الفلسطينية وقبرص وإسرائيل أدت الأسعار العالمية في القطاع السكاني للتطوير الملحوظ في سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية. وكذلك مطلوب الرجوع للطراز المعماري المتوسطي وتخطيط المدن بطريقة تلائم مناخ المنطقة. مع مراعاة طبيعة المنطقة المعرضة لمواجهة تغيرات مناخية وإمكانية زيادة تلك التغيرات المناخية للإنبعاثات؛ تبني إستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة "مرآبة أوثبات أو خفض" إنبعاثات الغازات ذات التأثير الحراري حسبما يكون الحال كأحد أهدافها.

وهنالك خيارات عديدة للحد من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ لضمان الوفاء بمعدلات الطلب على خدمات الطاقة وفي نفس الوقت ضمان تأمين الإمداد بالطاقة.

وتقترح الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة أولوية استغلال الطاقة بكفاءة في القطاعات الرئيسية (البناء والنفط والصناعة) ونشر استخدام الموارد المتعددة على نطاق أوسع.

تطوير وسائل النقل فصل "آلية النقل" عن النمو الاقتصادي:

تجاوزت حركة النقل التزايد في عدد السكان والنمو الاقتصادي فيما بين 1970-2000: بنحو 9.4% سنوياً بالنسبة للركاب، 3.8% بالنسبة للشحن (باستثناء النقل البحري). بينما ساهم النقل البري بنسبة 88% من حركة الركاب البرية و82% من الشحن البري في عام 1999. كما توفر السكك الحديدية (9% من حركة إنتقال الركاب المحلية) دوراً هاماً في مصر (47% من إجمالي حركة النقل) ودول شرق البحر الأدریاتیکی (23%)؛ كما يشهد النقل الجوي معدلات نمو عالية (3.7% سنوياً) ويرتبط بمعدلات نمو السياحة.

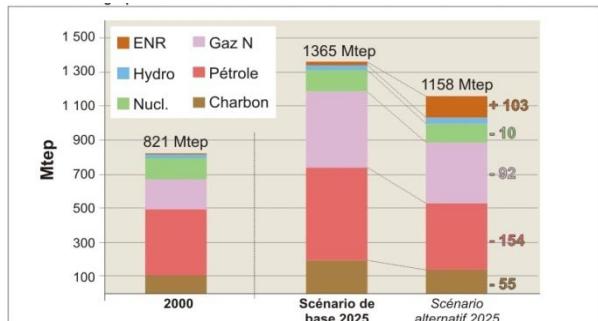
بالنسبة لحركة الشحن البحري؛ شهدت أيضاً معدلات نمو عالية (4% سنوياً)؛ وذلك على الرغم من عدم قدرة شبكات النقل الأورو-متوسطية بين الشمال والجنوب على المنافسة. وهناك مجموعة كبيرة من السفن التي تمر بالبحر المتوسط حاملة مواد خطيرة والرقابة غير كافية. وتتساهم تدفقات الترانزيت البحري بنسبة 40% من حركة المرور المتوسطية وأدى إغلاق طرق الترانزيت البحري في يوغسلافيا خلال فترات الصراع إلى إنشاء شبكات داخلية نموذجية بين اليونان وتركيا لاستخدام البحر في تجارتهم مع غرب أوروبا. وقد استمر ذلك حتى بعد إنتهاء النزاعات؛ مما يثبت الصدى الاقتصادي لأنظمة النقل الأكثر إستقراراً.

إمكانية إدخال ما يعادل 20-25% من إجمالي الطلب على الطاقة بحلول عام 2025؛ حيث تمثل موارد الطاقة المتعددة 14% مقارنة بـ 4% في السيناريو الأصلي. ويمثل قطاع الإسكان الإمكانية العظمى لإدخال الطاقة، خاصة في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط؛ حيث النمو السكاني القوي.

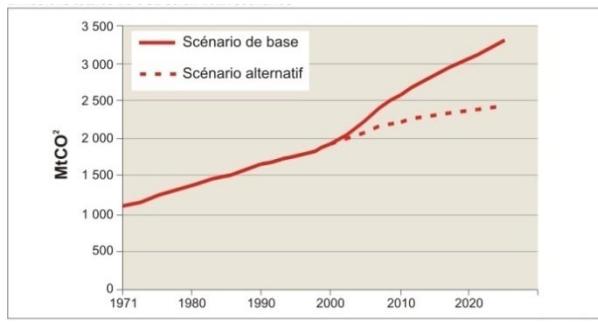
وتدل المقارنة بين أداء الدول وكذلك الأمثلة المتعددة أن هذا السيناريو ذو المردود المزدوج يعكس مكاسب بيئية وإقتصادية و يجعلها متاحة. كما هو الحال في إيطاليا في مجال خفض كثافة الطاقة والأراضي الفلسطينية حيث تستخدم السخانات الشمسية. وعوائد الاستثمار عادةً ما تكون قصيرة الأجل؛ سنوات قليلة وفي بعض الأحيان بضعة أشهر.

- ويتسم السيناريو البديل بالعديد من المميزات:
 - نمو موحد في معدل الطلب؛ يتيح انخفاض كلي استخدام الطاقة قد يصل إلى 208 مليون طن سنوياً في عام 2025؛
 - تجنب إنفاق 2000 مليار يورو خلال 25 سنة؛ على أساس 120 دولاراً أمريكيّاً للبرميل؛
 - خفض الاعتماد على الطاقة إلى 18% (مقابل 38% بالنسبة للسيناريو الإتجاهي)؛
 - تجنب بناء محطات قوى من 154 - 500 ميجا وات حيث لم يعد هناك حاجة لبنائها على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط؛
 - خفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتأثيرها الحراري بمقدار 860 مليون طن بحلول عام 2025؛
 - خلق العديد من فرص العمل في القطاعات الإبداعية في عهد "ما بعد نفاذ النفط"؛
 - تبني المنطقة للتغيرات المطلوبة للحد من ظاهرة الارتفاع درجة حرارة الأرض.

الشكل 16 توفير الطاقة وإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتحقيق السيناريو البديل، عام 2025
(جميع دول البحر الأبيض المتوسط)



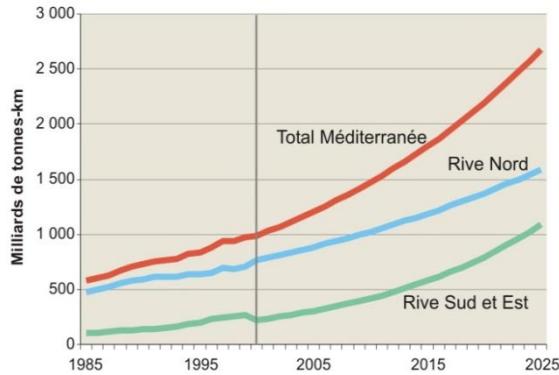
اجمالي إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون طبقاً للسيناريو الأصلي والسيناريو البديل



المصدر : الخطة الزرقاء ، والمرصد المتوسطي للطاقة

كما أن تنفيذ السيناريو البديل يؤدي إلى تحقيق فوائد عالية فيما يتعلق بخفض معدلات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والـ VOC (تجنب 9000 طن من الإنبعاثات) وأكسيد النيتروجين وتکاليف الإزدحام وحوادث الطرق والضوضاء وتلوث البحار.

الشكل 17: حركة الشحن (البرى والجوى وبواسطة السكك الحديدية): النمو والسيناريو الإتجاهي حتى 2025



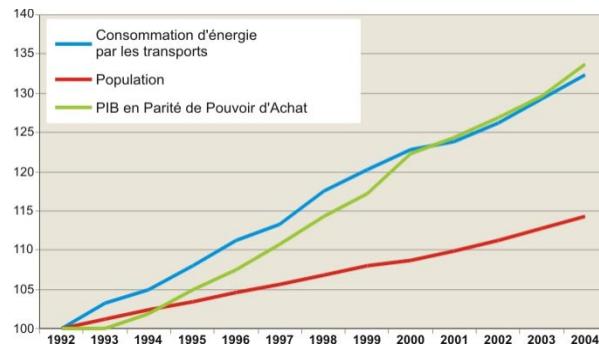
المصدر CEMT؛ وزارات النقل، ومعاهد الإحصاءات الوطنية، التحليلات المستقبلية للخطة الزرقاء

وهذا السيناريو يتطلب تطوير نظام وسياسات النقل في منطقة البحر الأبيض المتوسط ورؤى طويلة الأجل للتطورات المرغوبة للعديد من المستويات الجغرافية (الأورومتوسطية والقومية والأقليمية وال محلية) فيما يتعلق بالإستدامة، تأمين التمويل المستمر للبنية التحتية للنقل، ترشيد الضرائب والإعانات، تعزيز التعاون الدولي لتنظيم تحرير النقل. بالإضافة لزيادة دور أوربا كقطب تنظيمي.

ومنذ عام 2000، تجاوزت الزيادة في استهلاك الطاقة للنقل النمو الديموغرافي؛ مما يشكل تطوراً مثيراً للقلق في سياق وضع الطاقة المتسم بالصعوبة (الشكل رقم 18).

وعلى الرغم من أن بيانات إستهلاك الطاقة تتضمن تحسناً في آلية الأداء؛ فإن معدل تزايد إستهلاك الطاقة للنقل في منطقة البحر المتوسط يتقارب من معدل النمو الاقتصادي. لذلك لازال هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لتحقيق الفصل بين آلية النقل والنمو الاقتصادي لبدء تغيير السيناريو.

الشكل 18: نمو استهلاك الطاقة للنقل، السكان، إجمالي الناتج المحلي للدول البحر المتوسط (قاعدة 100 في 1992)



المصدر: المرصد المتوسطي للطاقة، تطور مؤشرات التنمية في العالم 2007 - البنك الدولي

يمثل النقل مصدر رئيسي من مصادر التلوث:

- يزيد من تلوث طبقة الأوزون؛
- يتسبب في معظم التلوث الضوضائي؛ والذي يؤثر على 51% من سكان إسرائيل، 45% من سكان مالطة، 33% من سكان إيطاليا؛
- يساهم بنصيب كبير في إنبعاثات احتراق المواد الهيدروكربونية (المركبات العضوية المتطريرة، البنزين وغيرها)؛
- مسؤول عن ثلث إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والجزئيات، 70% من إنبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين في المساحات الحضرية الكبرى من الساحل الشمالي؛
- تكاليف إزدحام الطرق؛ المرتفعة بالفعل وتتسارع بالتزايد الملحوظ في أوروبا المتوسطية (6% سنوياً). وقدرت التكلفة بـ 40 مليار يورو في عام 2000؛ منها 14 مليار خاصة بفرنسا مقابل 6.1 تريليون؛ وعلى سبيل المثال:

- سبب رئيسي في إنسداد مسام التربة (بسبب إنشاءات البنية التحتية)؛ وبالتالي التسبب في زيادة قابلية التعرض لخطر الفيضان وفقدان التنوع البيولوجي؛
- تنقل مواد البناء الخرساني على الساحل لإنشاء الطرق على الشواطئ وبالقرب منها.

ولقد تم إحراز تقدم كبير في مجال التلوث البحري: تراجع التلوث الناتج عن عمليات البترول بمقدار الخامس في الفترة ما بين 1985-2000 من خلال إحكام القواعد والقوانين؛ وعلى وجه الأخص للالتزام بإستخدام صهاريج بحري الرص. وعلى الرغم من ذلك؛ فإن التلوث الناتج عن ملوثات الصهاريج غير القانونية يقدر بـ 100000-150000 طن سنوياً.

ويتوقع السيناريو الإتجاهي زيادة عالية في الضغوط على وسائل بحلول عام 2025: تضاعف حركة الشحن البري بما يقدر بحوالي 6.2. ويوضح ذلك في (الشكل رقم 17)؛ وتضاعف حركة الشحن البري بمقدار 3.7؛ وتضاعف حركة الركاب. ستنتشر تجمعات كبيرة من السيارات في الجنوب قبل حلول عام 2005. كما كما سيكون لهذا التطور المتزايد في أعداد وسائل النقل تأثير كبير على مستوى الإزدحام والتلوث والضوضائي وإنبعاثات الغازات التي تتسبب في رفع درجة حرارة الأرض والتلوث المحلي. ومع التنامي المتزايد؛ لن تكون منطقة البحر الأبيض المتوسط في مأمن من الكوارث (مثل بريستيج وإريكا)؛ والتي قد تتجاوز تكاليفها نظائرها التي تقع على المحيط الأطلسي.

- ويفترض السيناريو البديل: فصل الحركة الآلية عن النمو الاقتصادي؛ وذلك مع إفتراض إنخفاض الحركة المرورية في عام 2025 بنسبة 8% أقل من السيناريو الإتجاهي؛
- توزيع نموذجي أكثر ملائمة للسكك الحديدية (20%) والنقل البحري؛
- تنفيذ قواعد مكافحة التلوث الناتج عن السفن على مستوى أشمل وأكثر صرامة.

ويتضح التوسيع الحضري المتتسارع في دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط (3.6% خلال الفترة 1970-2000). وبحلول عام 2025؛

سيرتفع عدد سكان المناطق الحضرية في دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط إلى 220 مليون نسمة (151 مليون نسمة في عام 2005)؛ كما سيرتفع في دول الساحل الأوروبي إلى 156 مليون نسمة (140 مليون في عام 2005). وسيقع ما يعادل ثلث هذا النمو في المناطق الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وبزيادة تعادل 70 مليون نسمة إضافية لسكان المدن فيما بين عامي 2005 و2025؛ ستمر مدن جنوب وشرق البحر المتوسط بتغييرات اجتماعية وبيئية رئيسية.

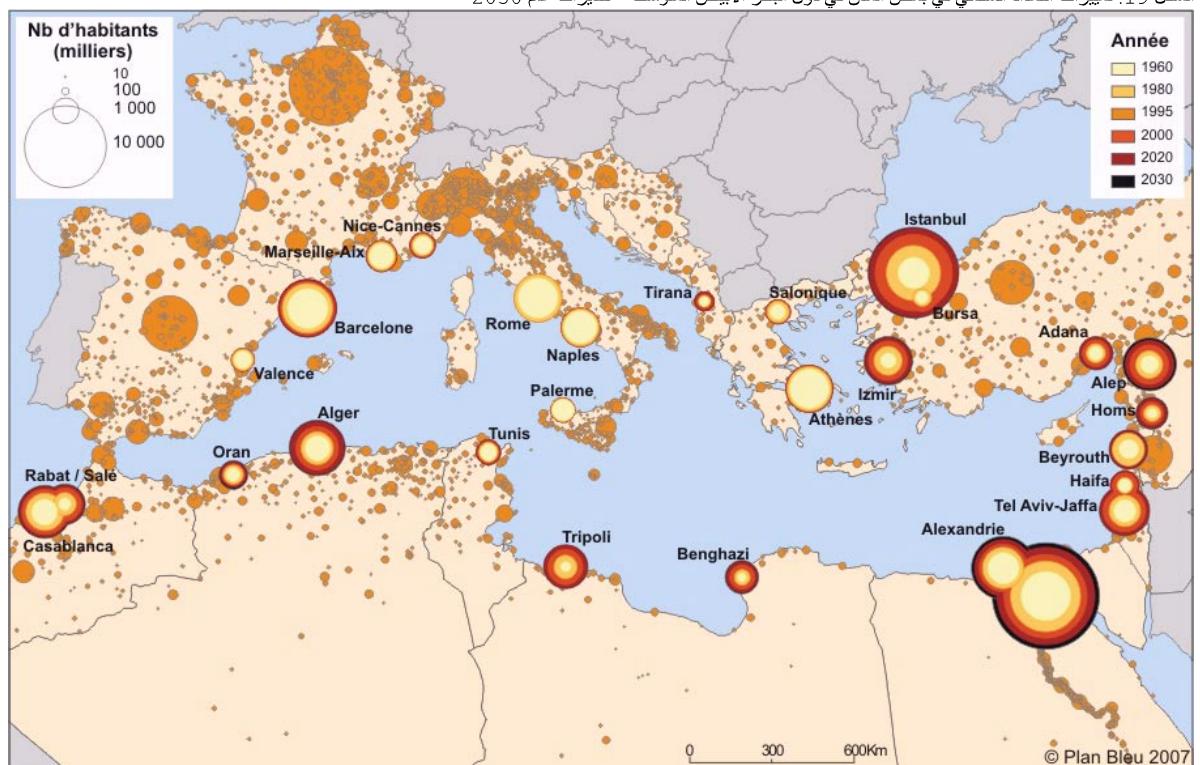
ويبلغ عدد المدن العواصم منطقة البحر المتوسط ذات الأهمية الاقتصادية والعواصم المليونية ثلاثة بالرغم من إستيعابهم فقط لثلث إجمالي عدد سكان المناطق الحضرية. حوالي 18% من سكان المدن يعيشون في 85 مدينة متوسطة المساحة (من 300 ألف إلى مليون نسمة). وما يقرب من نصف سكان الحضر يعيشون في 3000 مدينة يعيش بها أقل من 300 ألف نسمة، الشكل(19). وفي دول جنوب وشرق البحر الأبيض تشهد المدن متوسطة وصغيرة المساحة – ويبلغ عددها 1450 مدينة – تزايد سكاني مستمر بينما تعاني تلك المدن من نقص الموارد والطاقات الفنية. ومعدل اللامركزية في تلك المدن لا يزال ضعيفاً بشكل ملحوظ؛ وخاصة على المستوى المالي.

وعن طريق تأمين آلية نقل مستدامة من خلال جعل الإدارة الملائمة للنقل أحد الأولويات الإقليمية؛ قامت الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة بتحديد الأهداف التالية بوصفها الأهداف الرئيسية في المنطقة:

- دعم المبادرات الإقليمية والقومية لنشر أنظمة نقل أكثر قدرة على المنافسة ومستدامة؛ وتحسين شبكات النقل التي تربط أوروبا المتوسطية وشبكات العمل.
 - نشر عدد أكبر من شبكات النقل المتكاملة لضمان مزيد من تكامل بين النقل البري وعن طريق السكك الحديدية والنقل البحري.
 - تشجيع استخدام أنواع الوقود الأنظف أو قليلة التلویث.
 - تحسين تكامل سياسات النقل في نطاق التخطيط الاقتصادي لتحقيق التقدم المستمر على مستوى الفصل بين نمو وسائل النقل الآلية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- مواكبة مسيرة التحضر وتضمين الامتداد الحضري غير المنظم:**

ارتفاع عدد سكان الحضر في جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط من 90 مليون نسمة في عام 1950 (42% من إجمالي عدد السكان) إلى 290 مليون نسمة في 2005 (63%).

الشكل 19: تغيرات التعداد السكاني في بعض المدن في دول البحر الأبيض المتوسط تقديرات عام 2030



المصدر: الخطة الزرقاء من Géopolis 1998 وشعبة الأمم المتحدة للسكان، آفاق التمدن في العالم: تتحقق عام 2005

وفي كافة أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط أصبحت المدن التي كانت متتماسكة تتسم بعدم الإنتظام؛ حيث

المنتجين للمخلفات قد تؤدي إلى منع الإتجاه السائد بحلول عام 2012 وتحقيق تحسن نوعي في ذلك الشأن.

ويواجه السيناريو الإتجاهي لـ "التنمية الحضرية الفقيرة" العديد من التجارب العملية التي تبرز إمكانية حدوث تغيرات في ضوء توجيهه التحضر وتضمين التمدن غير المنتظم والحد من احتمالية التعرض للأخطار الطبيعية وكذلك التأثيرات على البيئة البعيدة والقريبة.

• صدرت جداول الأعمال المحلية للقرن الحادي والعشرين بعد مؤتمر قمة الأرض عام 1992. ستشارك حوالي 500 حكومة محلية في هذا النوع من عملية حماية البيئة؛ والتي أهدى تصبح مستهدفة بشكل كبير كما هو الحال في (أزميت وبورسا) وغيرها من مدن المنطقة شديدة الضعف في مارمارا بتركيا؛ حيث تم إعادة توجيه جدول الأعمال للقرن الواحد وعشرين – منذ عام 2000 – للوقاية من الكوارث الطبيعية والإستعداد لها.

• في قطاع النقل الجماعي؛ تزايدت مشروعات الترام في السنوات الأخيرة (اليكانتي، فالنسيا، برشلونة، مونبيليه، مرسيليا، نيس، روما، نابولي، باليرمو، أثينا، القاهرة، تونس، الجزائر، القسطنطينية، وهران، الرباط، وغيرها) مع أمثلة ناجحة في الحد من إزدحام الطرق وإنبعاثات الملوثات في المناطق الوسطى من المدن. ومع ذلك؛ وحيث أن تطوير النقل الجماعي قد يؤدي إلى تفاقم الامتداد الحضري غير المنتظم وتشجيع استخدام السيارات في الضواحي النائية؛ ظهر جيل سياسات تخطيط يستخدم الأرضي يسعى إلى التأثير على آلية وسائل النقل في مصدرها من خلال تنظيم حضري ينتج عنه مسافات أقل للسفر بوسائل النقل. يهدف إلى "مدينة ذات مسافات قصيرة" عن طريق التخطيط التوئي للمدينة؛ حيث التركيز على تكثيف أعداد محطات وخطوط النقل الجماعي (هولندا، بريطانيا العظمى، النرويج، البرازيل، سنغافورة).

• تبرز سياسات توليد وتجديد النسيج الحضري خطة عمل واحدة تشمل تضمين الإنشار الحضري غير المنتظم والحد من الآثار البيئية ورفع نوعية الحياة. وتقدم برشلونة، مرسيليا، جنوه، ونابولي، حلب، أمثلة لسياسات تهدف إلى تجديد المدن القديمة وإحياء مراكز المدن وتحسين الأماكن العامة وترميم الحدود الساحلية وتنشيط الاقتصاد الحضري من خلال تضمين التراث الثقافي والحضاري للمدن.

توضح جميع هذه المبادرات أن المدن يمكن أن تسهم في التنمية المستدامة على المستوى البيئي. ولذلك فإن القضية ليست قضية عدد سكان المدن ولكنها قضية كيفية إدارة المدن وإهار أسلوب الحياة الحضري للموارد الطبيعية. سيعتمد المستقبل بشكل كبير على تنفيذ السياسات على المستوى المحلي: منطقة العاصمة، المدينة بأكملها، قلب المدينة، المناطق المجاورة. كما سيرتبط إرتباطاً وثيقاً بروؤية

بدأت في غزو المناطق المحيطة بها وإبتلاء القرى الصغيرة التي كانت مستقلة فيما مضى، واستغلال الأراضي الزراعية التي تنتشر على أطرافها والمساهمة في مد الغطاء الأرضي الصناعي وتغطية التربة. وفي المناطق الحضرية الواقعة على الشاطئ الشمالي ذات النمو الديموغرافي الضعيف بطبيعته كانت هناك إتجاهات سائدة لمدة ثلاثة عاماً تتسم بتشتت السكان والعملاء، كما أن تزايد إنتشار المناطق الحضرية زيادة مطردة وتزايد أعداد السيارات المستخدمة بشكل شخصي، الأسعار المنخفضة للأراضي في المناطق النائية، الآليات القطاع العام لمراقبة الطرق، الإسكان والضرائب جميعها تمثل عوامل الإنتشار الحضري غير المنتظم. وفي المناطق الجنوبية والشرقية من حوض البحر المتوسط؛ يعود التوسع في إنشاء المدن بشكل رئيسي إلى ديناميكية

الإسكان العشوائي. طبقاً للدول والمدن؛ هناك 30-70% من سكان الحضرة غير قادرین على الحصول على منازل دون اللجوء لقنوات غير رسمية لشراء قطع من أراضي البناء. وينتج عن ذلك تزايد المناطق المهجورة على أطراف المدن ويقترن ذلك بصعوبة الحصول على المياه والصرف الصحي والمراافق الأساسية الأخرى.

المناطق السكانية العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية – على وجه الخصوص – معرضة للأخطار الطبيعية. خلال الفترة من 1975 إلى 2001؛ ومن أصل 480 حدث شديد القسوة مسجل في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ كانت الدول الأكثر تأثراً من حيث عدد الوفيات هي تركيا وإيطاليا والجزائر واليونان ومصر. وتكشف الزلازل والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية بانتظام التنفيذ الفقير للتخطيط المدن وقواعد البناء. ومع التأثيرات المتوقعة للتغير؛ تزداد احتمالية تعرض المناطق الحضرية للأحداث الجوية شديدة القسوة، إرتفاع درجات حرارتها، إرتفاع مستوى البحر للمدن الساحلية شديدة الإنخفاض.

ومع التوسع الحضري السريع في الجنوب والشرق؛ أصبحت إدارة المخلفات المنزلية تمثل مصدر قلق كبير للسلطات المحلية. حيث أن كمية المخلفات المقدرة بـ 282 كجم سنوياً للفرد الواحد في عام 2000 قد تصل إلى 600 كجم في عام 2025؛ في حين أن حوالي 80٪ موقع التخلص من المخلفات في الجنوب أصبحت خارج نطاق السيطرة في الوقت الحالي. وفي دول الساحل الشمالي؛ تصل كميات المخلفات للحد الأقصى (566 كجم/نسمة/سنة) على الرغم من عدم تسجيل أي مؤشرات على إنخفاضها حتى الآن. وفي الدول المتوسطية أعضاء الاتحاد الأوروبي؛ فإن التنظيمات القوية المطبقة على أساس توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص

ففي القطاع الزراعي؛ نجحت بعض المناطق في زيادة إنتاجها في مواجهة المنافسة العالمية؛ إما عن طريق التخصص في الإنتاج ذو الطابع المتوسطي الحالص بقيمة مضافة عالية نسبياً (الخمور، زيت الزيتون، وغيرها) أو عن طريق الإعتماد بشدة على الري (خضروات، فواكه، قطن، وغيرها). وفي غضون 40 سنة؛ تضاعفت مساحة المناطق المروية، حيث تصل في الوقت الحالي لـ 26 مليون هكتار في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ أي أكثر من 20% من الأراضي الزراعية.

ومن ناحية أخرى؛ ونتيجة لمواجهة التنافس من المحاصيل الرئيسية لأوروبا المعتدلة أو العالم الجديد؛ لم يستطع صغار المزارعين – الذين يعملون فقط في بضعة هكتارات قليلة وذات محصول منخفض جداً (حوالى 10 كنتمال في الهكتار أو أقل) ويمتلكون القليل من الحيوانات – بصفة عامة إيجاد طريقهم لزيادة الإنتاج. وبدأت اعدادهم في الغنفاض منذ منتصف القرن التاسع عشر في فرنسا وتبعتها دول الساحل الشمالي الأخرى في القرن العشرين؛ مما تسبب في نزوح كبير من المناطق الريفية، إنخفاض ملحوظ في عدد السكان في المناطق الأربع الأكثر حرماناً وخاصة المناطق الجبلية الجافة، هجر الأراضي الزراعية في العديد من القطاعات الحرجة. وفي دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط؛ لا يزال عدة ملايين من صغار المزارعين يعيشون في قفر مدمع على الرغم من مستويات الهجرة العالية للمدن.

لذلك فإن الزراعة المتوسطية تتسم بطبيعة شديدة الإزدواج: "محاصيل جافة"، (على مياه الأمطار) والمحاصيل المروية؛ المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، وهذه الإزدواجية تمثل إلى الاتساع.

طويلة الأجل، تخطيط حضري أكثر إستراتيجية، قيادة لاتهاب أي مخاوف، ونهج إشتراكية تهدف إلى مشاركة السكان في شؤون المدينة. ومع ذلك وفي ظل التحديات الهائلة التي تواجه التنمية المستدامة؛ فإن الجهود المحلية بحاجة إلى دعم كبير. وتغيير السيناريو يتطلب جهود مستمرة من المدن والمقطوعات أو الأقاليم والدول مع دعم من التعاون الدولي؛ وليس المقصود هنا التعاون الامركي فقط ولكن التعاون بين الدول وبعضها البعض. وستستفيد منطقة البحر المتوسط في هذا الشأن من بعد حضري بارز في التعاون الكلي لدول المنطقة في ظل دعم المدن متوسطة المساحة والمناطق الحضرية التي تعاني من أزمات.

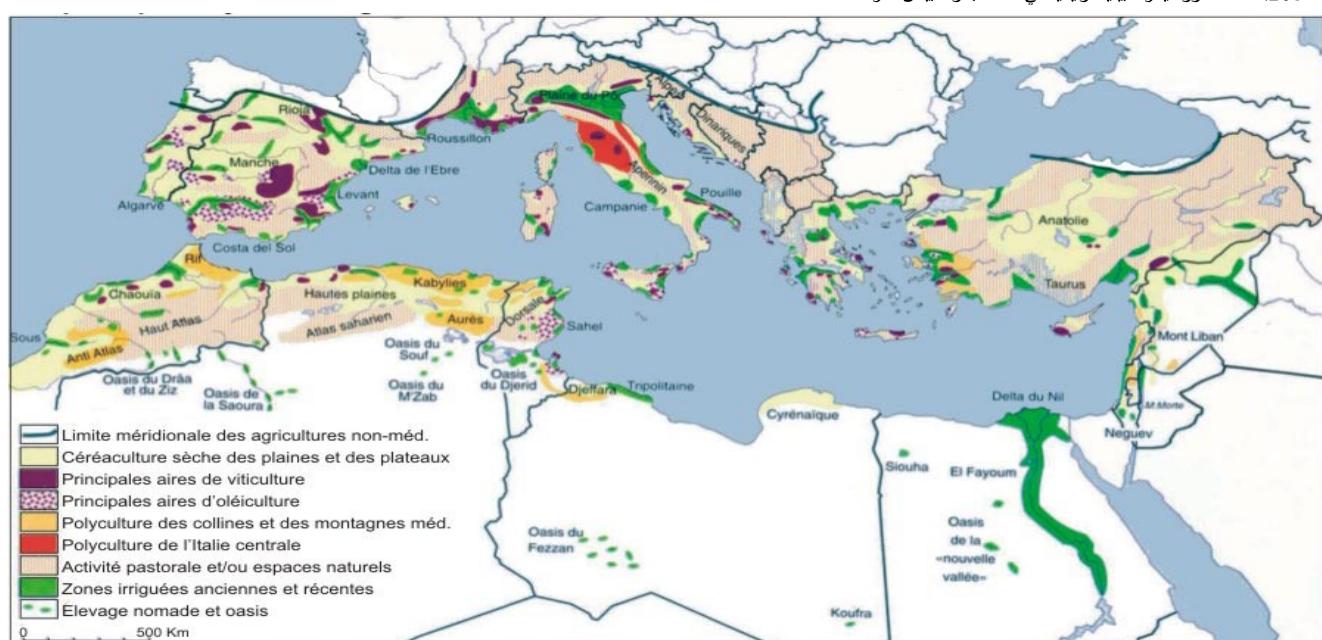
ولقد جعلت الإستراتيجية المتوسطية المستدامة هذا الأمر في أولويات مجال أعمالها وحددت أربعة إتجاهات رئيسية:

- التنبؤ بالنمو الحضري المتوقع والتخطيط له؛
- تعزيز قيمة تراث مدن البحر الأبيض المتوسط؛
- تحسين نوعية الحياة والحد من عدم المساواة الاجتماعية؛
- تحسين الإدارة الحضرية وتعزيز التضامن بين مدن البحر الأبيض المتوسط.

دمج التنمية الزراعية والأنشطة الريفية في أهداف التنمية الإقليمية

لمدة عشرة آلاف سنة؛ تشكلت المناطق الريفية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المجتمعات التي نشأت بها. وهذا التفاعل بين مزارعي منطقة البحر الأبيض المتوسط والقائمين بتربية الماشية مع دورات الطبيعة يفسر ثراء وتنوع والتركيبة المعقدة للأرض ومناظرها الطبيعية في الوقت الحالي.

الشكل 20: الأنظمة الزراعية والطبيعة الرئيسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط



في دول الجنوب والشرق؛ تغطي الغابات نحو 13 مليون هكتار وغيرها من أشكال الأراضي العشبية التي تبلغ 15 مليون هكتار. وأكثر من ثلثها يوجد في تركيا. وتنتمر الضغوط الأخرى الهائلة الناتجة عن الزراعة الفقيرة وخاصة في المغرب العربي؛ بصفة خاصة نتيجة إخلاء زراعة الأراضي الهمشية؛ سوء استغلال الأخشاب للتدفئة والقطع الجائر. وقد أصبح الموقف ثابتاً بواسطة جهود حماية وإعادة إنبات بعض الغابات؛ وذلك بعيداً عن بعض المناطق الجبلية الفقيرة جداً حيث لا يزال تدهور التربة وتأكلها مصادر قلق شديد. وبعض أفضل الطرق لتحسين الموقف تكون من خلال إيجاد تعريف أفضل لحقوق الملكية والإستخدام، تحديث الزراعة، غتبدال وسائل التدفئة والطهي بأخرى صديقة للبيئة عوضاً عن طرق حرق الأخشاب التقليدية وبشكل خاص مكافحة الفقر الريفي.

لعدة عقود حتى الآن؛ مرت عدة أقاليم في شمال منطقة البحر الأبيض المتوسط بتجديد إقتصادي وديموغرافي على أساس تنوع الأنشطة التي تنتج البضائع والخدمات، السياحة وبيوت التقاعد على وجه الخصوص. وقد شجعت السياسات القومية لتخطيط الأراضي والصناديق الأوروبية التنظيمية هذه التنمية. ولكن هذا النوع من التنمية غالباً ما يقترن بإستهلاك كبير للمساحة المبنية والبنية التحتية والنقل والطاقة.

وفي حالة إستمرار الإتجاهات الحالية في المناطق الريفية والمراعي ومناطق الأعشاب؛ سيجلب هذا العديد من الخطارات الكبرى لعدم الاستدامة:

- استمرار أو تزايد هجر الأراضي والفقر الريفي في مناطق الجنوب والشرق؛
- تفاقم تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة (تزايد الضغوط على المدن والنزوح من القرى للمناطق الحضرية، التراكم النتسارع للطمي خلف السدود، فقدان التنوع البيولوجي دون القدرة على إسترجاعه)؛
- خسارة أكثر من 1.5 مليون هكتار من التربة الزراعية عالية الجودة من خلال التحضر والبنية التحتية؛
- تدهور موارد المياه؛ زيادة احتمالية التعرض للحرائق والفيضانات.

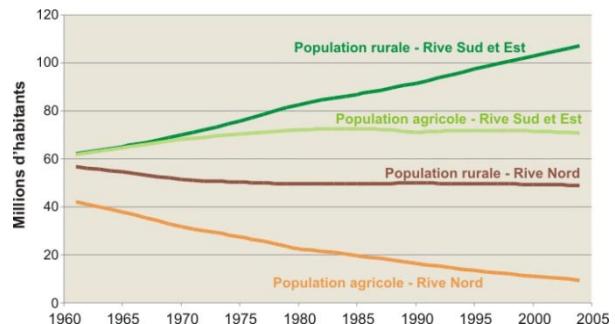
بالإضافة إلى: الأخطار الناجمة عن تغير المناخ العالمي. الأخطار الإقتصادية المرتبطة بارتفاع تكلفة الطاقة والمواد الخام والإنتاج الزراعي.

والطرق المقترحة للتحول من هذه الإتجاهات نحو التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ خاصةً من خلال الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة تتضمن:

- إعطاء أولوية أكبر في دول جنوب وشرق حوض البحر المتوسط لنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في

يوضح (الشكل 21) خطوط التنمية المختلفة هذه متبوعة بالتلعّد السكاني الزراعي لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: إنخفاض قديم وسريع في الشمال (أقل سرعة في دول البلقان)، إنخفاض متوقع ولكن أبطأ في دول جنوب وشرق منطقة البحر الأبيض المتوسط (أسرع في تركيا).

الشكل 21: تطور التعداد السكاني الزراعي والريفي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

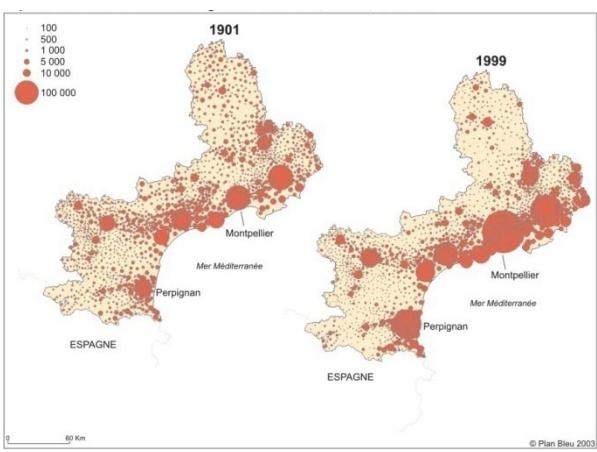


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

كما كانت تربية الحيوانات – سواء مستقرة أو متنقلة أو بدوية – مكون رئيسي من مكونات الأنظمة الزراعية للرعوية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. فعلى الشاطئ الشمالي؛ تميزت بصمودها أكثر من الزراعة غير المروية؛ بالرغم من مرورها بغيرات كبيرة ، اعتمادها المتزايد على المعونة المرتبطة السياسة الزراعية الشائعة. وفي الجنوب والشرق؛ تعرضت تربية الحيوانات للتغير الكبير أيضاً: إستبدال معظم الأعلاف الطبيعية التي توفرها المراعي الطبيعية بالأغذية الصناعية من أصل زراعي؛ سواء كانت محلية أو مستوردة. وفي دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط؛ الضغط الناتج عن إرتباط الماشية بترك طرق القرون الماضية لإدارة المراعي المستمر مما يعرض الغطاء النباتي للترابة لخطر التدهور.

وفي الشمال؛ إستفادت المناطق العشبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير من هجر المناطق الزراعية والرعوية؛ تغطي الغابات⁹ حوالي 50 مليون هكتار في بلدان الشاطئ الشمالي، منها 20 إلى 25 مليون للغابات التي تحمل السمات الخالصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى 20 مليون هكتار من الأراضي العشبية (شجيرات متفرمة والخشائش المتوسطة والطويلة). وجميعها تنتشر بشكل أساسي من خلال الديناميكيات النباتية الطبيعية (حوالي 0.5 إلى 1% في السنة) على الرغم من الحرائق. ومكافحة تلك الحرائق يتطلب وسائل بحرية وجوية عالية التكاليف أكثر من ذي قبل. كما أن تفتيت تلك المناطق عن طريق البنية التحتية والزحف العمراني يمثل تهديدات أخرى يجب التعامل معها.

الشكل 22 من السكان في مجتمعات Languedoc - Roussillon، فرنسا، 1901 - 1999



المصدر: بيانات المعهد الوطني

في عام 2000؛ مثلت سواحل البحر الأبيض المتوسط 70 مليون من سكان المدن، 584 من المدن الساحلية، 175 مليون سائح، 286 من الموانئ التجارية، ما يقرب من 900 ميناء بحري، 248 محطة طاقة و 238 محطة تحلية مياه، 112 ميناء جوي والعديد من الطرق الآهلة كما هو موضح في(رسم 23). ويستمر إنتشار البناء الساحلي بينما ميناء (طنجة) الكبير على البحر الأبيض المتوسط ومطار دولي جديد في إنفدها (تونس) وغيرها من المشروعات. في عام 2002؛ كانت 60% من مياه الصرف الصحي للمناطق الحضرية لاتزال تصرف في البحر دون معالجة مسبقة (الشكل 24) وكان هناك فجوة شديدة الإنসاع بين الدول التي انضمت للاتحاد الأوروبي أو التي تلقت مساعدات تنظيمية من ناحية ودول الجنوب والشرق من ناحية أخرى.

الزراعة لتمكين عدد أكبر من الأسر على الهروب من الفقر والمساهمة في الأمن الغذائي لبلدهم،

- تشجيع الأغذية عالية الجودة طبقاً للتقاليد المتوسطية الثقافية والغذائية والإنتاج العضوي عن طريق الترويج الملائم لهم في الأسواق المحلية والخارجية،

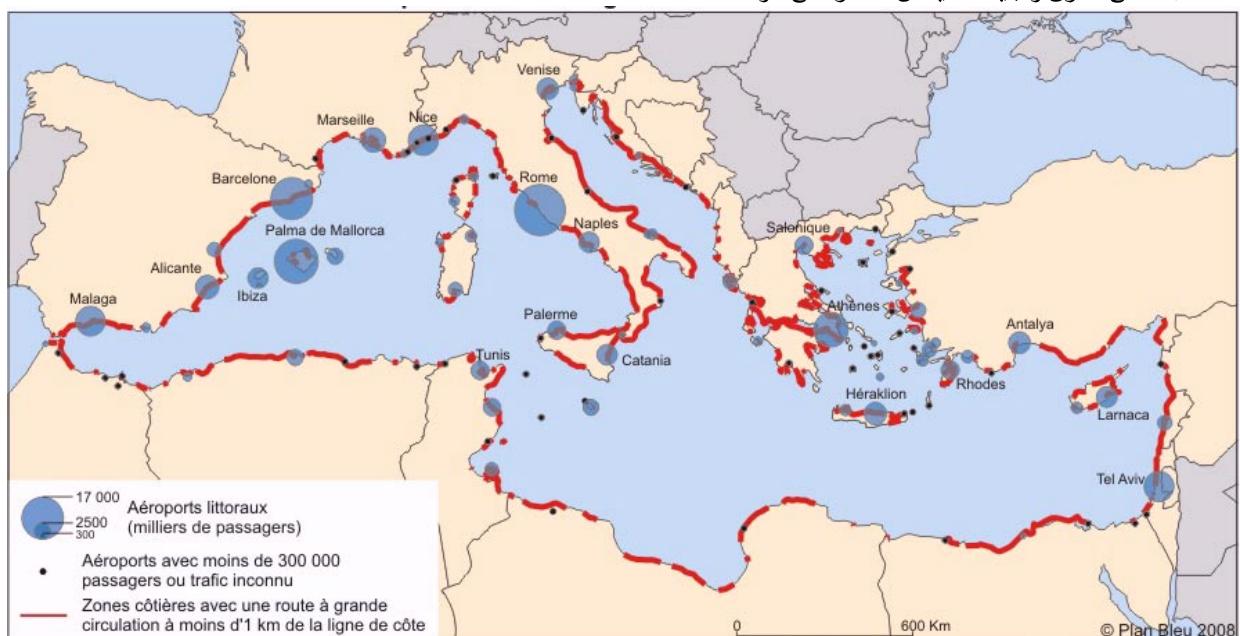
- تشجيع الإنتاج صديق المياه والطاقة والتكنولوجيا،
- تشجيع تنوع الاقتصاد الريفي لإنتاج منتجات وخدمات أخرى متنوعة بخلاف المنتجات الزراعية، أي الصديقة للمياه والنقل والطاقة؛ على سبيل المثال عن طريق تطوير السياحة المتوسطة وطويلة الأجل أو قضاء بعض الوقت في المناطق النائية.

السماح بهجرة النباتات والحيوانات من مناطق توزيعها – وفي ذلك تجنب لإنهيار التنوع البيولوجي الناتج عن تغير المناخ. الحد من نفقات المناطق وإعادة عمل ممرات خضراء حول اطرافها.

لضمان تنمية متوازنة للمناطق الساحلية ووقف تدهورها المستمر

يعتبر ساحل البحر الأبيض المتوسط أحد الأصول البني لا تقدر بثمن – بالنظر لثراء أنظمته الأيكولوجية وتراثه الثقافي – بالإضافة لأهمية دوره الاجتماعي وهوئته البحرية القوية. ففي هذا المنطقة الشهية تتركز معظم البنية التحتية للنقل ونزل السياحة والمرافق الصناعية. وادي انتشار المناطق العمرانية على طول الساحل وأستمرار ذلك لعقود عديدة لتغيير البيئة الطبيعية من خلال ما يأخذه ذلك منها والمخلفات التي تنتج عنه؛ بالإضافة لاستغلال المساحة المستخدمة.

الشكل 23 على الطرق والبنية التحتية من المطار على طول الساحل



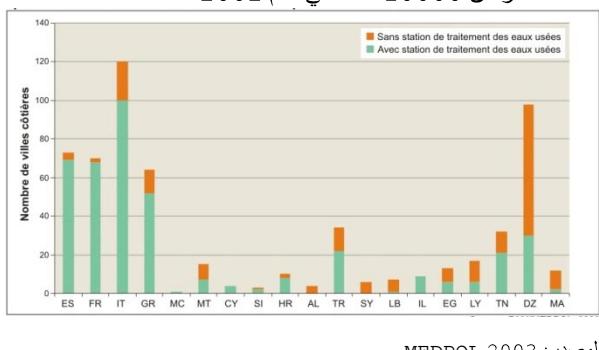
المصدر: الخطة الزرقاء منظمة الطيران المدني الدولي

- تسارع تأكل المنحدرات والشواطئ؛
 - زيادة ملوحة مصبات الأنهار؛
 - الإنخفاض حجم المياه العذبة في جداول المياه.
- التحليلات المستقبلية لسواحل البحر الأبيض المتوسط تشير التساؤلات وتدعو للقلق. كيف – بالإضافة للنمو المتوقع في تعداد سكان الحضر (زيادة 25 مليون نسمة لسكان المدن بحلول عام 2025) يمكن لهذه المنطقة المحدودة جغرافياً ولمجتمعاتها مواجهة تضاعف التدفقات السياحية (+ 137 مليون في المناطق الساحلية: 3.2% سنوياً) وكذلك زيادة أكبر في حركة النقل؟ والأتجاه الحالي يشير لمستقبل غير مرغوب فيه مع تناقص جودة الساحل وتكامله وتزايد الأخطار الطبيعية والإجتماعية. حيث سيصبح 50% تقريباً من إمتداد الساحل تحت الخرسانة في نفس ذلك التاريخ؛ مقارنة بـ 40% في عام 2000.

واحد البدائل يتمثل في تعزيز السياسات في جميع الدول لوقف التدهور والحد من الأخطار؛ تبعاً لاختلاف الأهداف من مكان لأخر. وبالنسبة للسواحل ذات الإنشاءات الكثيرة بالفعل؛ ستكون الأهداف الرئيسية هي إصلاح وترميم النظام الأيكولوجي؛ المناظر الطبيعية والأنبوبة. وبالنسبة للمناطق التي لا تمتد بها أبنية على ساحل البحر المتوسط فإن التتبؤ بإستراتيجيات أكثر إبتكاراً سيؤدي على المدى الطويل لأنماط تنمية أقل تكلفة. أما السواحل التي تتسم بكونها موقع للصناعة والتجارة الدولية تكون الأولوية لتطوير أنظمة النقل. ويدرك البعض الآخر على عكس ذلك اختيار إنشاء أقاليم قيمة مضافة بلعب باللعبة بالجوكر النوعي لهم وترويج الطابع الخاص بأراضيهم والمنظومة بين السياحة والأنشطة الأنثاجية (صيد السمك والزراعة)؛ بالرغم أن ذلك قد يخفض من الوصول إليهم وإنشار التحضر.

والهدف المشترك لجميع المناطق الساحلية قد يكون وقف تطور التحضر الدقيق؛ عن طريق إنشاء مناطق خضراء وزراعية ومغطاة بالحشائش وتفضيل طرق ذات قضبان للوصول إلى البحر بدلاً من إنشاء الطرق الساحلية. والتحديات المقبلة ذات أهمية خاصة للدول الساحلية الساحلية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة مثل (ليبيا والمغرب والجزائر وألبانيا والجبل الأسود ، سوريا، وغيرها) حيث يجب التفكير في نهج مبتكرة للوصول لسياحة مستدامة والإبقاء عليها.

الشكل 24: معالجة مياه الصرف الصحي في المدن الساحلية التي بلغ تعدادها أكثر من 10000 نسمة في عام 2002



وفي الشمال كما في الجنوب والشرق؛ تواجه سواحل البحر الأبيض المتوسط ضغط متزايد وتدور، مع غطاء أرضي صناعي سريع الإنتشار في الساحل. وخلال أقل من جيل واحد؛ أختفت مجاري بأكملها من الساحل تحت الخرسانة، مما نتج عنه فقدان دائم للمناظر الطبيعية وخسارة الموطن الأصلي والتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى تأثيرات إنخفاض الرواسب الطبيعية الواردة من الأنهار (90% أقل خلال 50 عاماً)؛ الإستخراج غير القانوني للرمال والإنساءات غير الملائمة فوق الساحل جميعها تجتمع معًا لتزيد من حدة تأكل الساحل، مما قد يؤدي لعواقب اقتصادية وخيمة. فعلى سبيل المثال؛ خسرت طنجة 53% من عدد المناطق السياحية عقب إختفاء الشاطئ تقريراً في التسعينيات.

وعلى الرغم من تزايد الوعي؛ مازالت سياسات حماية البحر والإدارة الساحلية المستدامة غير كافية. كما تظل الحصة النسبية للمناطق الساحلية المحمية منخفضة على الرغم من بلوغها ستة أضعاف ما كانت عليه خلال 25 عاماً. ومن نهج الحماية الأخرى للحماية والإدارة المستدامة التي تم تطبيقها:

هناك خمسة دول في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط تتبني إطار شرعي للمناطق الساحلية وثلاثة منها هي (فرنسا، تونس، الجزائر) لديها وكالة خاصة للحماية. وعلى الرغم من ذلك فإن التنمية الكلية للأقاليم الساحلية مازالت تمثل قضية هامة.

يجب التركيز على خطر عدم الإستدامة الاقتصادية. فالمناطق التي طورت السياحة الجماعية تنافس بعضها البعض في الأسواق التي يسيطر عليها كبار العاملين بالسياحة أكثر من التركيز على إبراز خصائصها المميزة لها. مما شهدت نطاقات عديدة إنخفاض في الإنفاق الإسمى لكل سائح، فقدان النوعية الإقليمية وقضايا تدهور.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ قد تتعرض توقعات وفود السياح – فيما يتعلق بالمناخ – قد يعوقها أيضاً ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ حيث أن ارتفاع درجات الحرارة قد ينفر السياح المتقدمين في السن من زيارتها المنطقة وهم الذين تزيد أعدادهم باستمرار.

وفي حالة هبوب موجات حارة أكثر وإرتفاع درجات الحرارة في الصيف؛ قد تفقد منطقة البحر الأبيض المتوسط عوامل الجذب السياحي لصالح دول شمالية أخرى. كما أن أي ارتفاع في أعداد الكوارث أو ارتفاع كبير في تكاليف النقل يرتبط ببرامج الوقاية من ارتفاع درجة حرارة الأرض قد يكون له أيضاً تأثيراً ضاراً على النشاط السياحي. وقد تظهر صراعات مع المستخدمين الآخرين بسبب ندرة الموارد المائية.

وفيما يتعلق بإرتفاع مستوى سطح البحر نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض؛ تقدر بعض الدراسات المحلية متوسط الزيادة حتى نهاية القرن بـ 35 سم. والعواقب الرئيسية الواجب خشيتها هي:

- إزدياد نسبة غمر السواحل المنخفضة؛ خاصة دلتانا الأنهر، والأغوار الساحلية وأغوار البحر والشعاب المرجانية وبعض الجزر؛

نطاق إقليمي هام لتنفيذ مشروعات بعينها وخاصة فيما يتعلق بتنظيف البحار.

وأخيراً في يناير 2008؛ اعتمد الأطراف الموقعة لاتفاقية برشلونة لبروتوكول لإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في حوض البحر الأبيض المتوسط والذي يرسل إشارة قوية للرغبة السياسية في التغيير؛ موقع من أربعة عشر طرف من الأطراف الأربعتين وعشرين الموقعة لاتفاقية برشلونة. وسيوضع البروتوكول موضع التنفيذ فور فور تأشير ستة أطراف عليه. وبعد هذا البروتوكول أول مستند قانوني في هذا المجال. وبشكل أساسي؛ ينص البروتوكول على مبدأ عدم البناء في قطاع الـ 100 متر من الساحل ويعامل مع الساحل في نطاق تفاعل أرضه/بحره، كما يخلق إطار عمل مشترك من التعهدات التي يجب على الدول/الأطراف إحترامها؛ ويضيف إلى توجه دول حوض البحر الأبيض المتوسط للإدارة المستدامة لهذه المناطق الضعيفة والمعرضة للأخطار بدعم وسائل حمايتها.

حماية البيئة البحرية:

البحر الأبيض المتوسط معرض لمستويات عالية من الضغوط البشرية المرتبطة بالأنشطة الساحلية مثل حركة الملاحة البحرية التي تؤثر على نوعية والنظم الأيكولوجية.

وفيما يتعلق بالتلوث؛ مستويات المعادن الثقيلة في ماء البحر تمثل بوجه عام للانخفاض عن المستويات المعتادة، كما أن فرط النماء الطحلبي المرتبط بمدخلات المواد الغذائية فاقداً على مناطق معينة مثل شمال البحر الأدربياني وخليج الأسود. وعلى نقیض ذلك ترتبط نسبة كبرى من التلوث البحري المحلي بمدخلات المدن ومجمعات الصناعة والسياحة، كما يجب ملاحظة معيار المخلفات الكلية في كل من الشواطئ والبحار.

التلوث الناتج عن النفط -وخصوصاً التلوث الناجم عدماً عن السفن يمثل أيضاً مصدر فلق؛ ففي حين توثيق حدوث التلوث بشكل جيد، تشير التقديرات إلى واقعات تلوث نفطي متعددة تتراوح ما بين 20000-80000 طن في السنة.

وفي الفترة من 1999 حتى 2004؛ وقعت إنسكابات بترولية تتراوح ما بين 1400-2600 واقعة سنوياً خارج المياه الإقليمية لفرنسا في محيط منطقة الحماية الأيكولوجية الذي أنشئ في عام 2004 (المصدر: مركز البحوث المشتركة للاتحاد الأوروبي للأمانة العامة للحكومة الفرنسية)، وقد إنخفض هذا المعدل لـ 70% بعد إنشاء هذه المنطقة للحماية.

وعن التنوع البيولوجي البحري؛ يتاثر البحر الأبيض المتوسط بنشاط صيد الأسماك على مستوى السلالات التجارية وسلالات الصيد؛ وخاصة الثدييات البحرية والسلاحف. وتم التعرف على حوالي 500 من الأنواع البحرية الوافدة على النظام الأيكولوجي للبحر الأبيض المتوسط. منها مائة وأربعة سلالات تعتبر معرضة للخطر، مثل كلب البحر الراهن والسلاحف البحرية.

تزداد الأحياء المائية للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود بمقدار ستة مرات في الفترة 1980-2006؛

كما أن حشد التمويل الخاص والعام وزيادة التضامن بين الشمال والجنوب أمر برب بالغى الأهمية للحد من تلوث الأرض وتحقيق الأهداف التي حددتها خطط العمل المتوسطية والقومية. قد يتكلف تطوير أنظمة الصرف في المدن الساحلية التي يتجاوز تعداد سكانها 10000 نسمة في الجنوب والشرق حوالي 10 مليارات يورو.

كما يتطلب السيناريو البديل أيضاً الفصل بين المناطق الساحلية إلى حد معين: إعادة توجيه التنمية السياحية لصالح المناطق المحرومة والسياحة الحضرية في بعض الدول، تبني نهج نموذجي للنقل يفضل النقل البحري وبواسطة السكك الحديدية، إعادة توجيه قنوات التحضر في مناطق أكثر ملائمة وirth حياة جديدة في المناطق المحرومة.

وأخيراً، تطوير سياسات السياحة أمر ضروري للتخفيف من الآثار الإقليمية السلبية والتأثير على البيئة وجعل السياحة أداة حقيقة للتنمية المستدامة الحضرية والريفية والساحلية. يجب ابتكار أدوات اقتصادية جديدة بحيث يسهم السياحة الوافدين للتمتع ببيئة البحر الأبيض المتوسط بنصيب أكبر في دعمها، كما يجب تحديد طاقات الإقامة. والأمثلة الملمسة قائمة؛ ولكن هناك حاجة للطموحات المبتكرة في هذا النطاق.

لقد تم تحديد السياحة بواسطة الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة كأحد أولويات العمل وبالأهداف التالية:

- الحد من التأثير السلبي الإقليمي والبيئي؛
- تعزيز السياحة المستدامة الداعمة للتماسك الاجتماعي والتنمية الثقافية والإقتصادية بالإستناد إلى التنوع المتوسطي والخصائص المميزة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتعزيز أوجه التآزر مع القطاعات الإقتصادية الأخرى؛
- و زيادة القيمة المضافة الناتجة عن السياحة والتي عود على المجتمعات المحلية و مختلف المساهمين في الدول النامية؛
- تحسين إدارة السياحة المستدامة؛

وتعتمد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على مصادر أرضية لبروتوكول التلوث وبرنامج الخطة الإستراتيجية لمكافحة التلوث؛ التي تم تبنيها في عام 1997 وتمديدها من خلال الخطط القومية. بدأت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط عمليات "الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية"، كما بدأت في أوروبا بمعرفة المفوضية الأوروبية.

وب مجرد قيام البرنامج المتوسطي للتنمية ومكافحة التلوث / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تحديد 131 "منطقة ساخنة" وإطلاق المفوضية الأوروبية لمبادرة الأفق 2020؛ حددت دراسة أجراها بنك الاستثمار الأوروبي بالإشتراك مع خطة عمل البحر الأبيض المتوسط حوالي أربعين مشروع عا يمكن تمويلها بموجب برنامج متوسطي للاستثمار في "المناطق التي تتسق بالحساسية".

ومؤخراً في إطار عمل الاتحاد الأوروبي لمشروع البحر الأبيض المتوسط؛ جاءت البيئة في المركز الأول بإعتبارها

البرية. تم تحديد 131 منطقة ساخنة" ، كما تم عمل قائمة جرد مخلفات كل مدينة رئيسية. وخلصت نتيجة المراجعة إلى أن 50% من مياه الصرف الصحي للمدن يلقى بها في البحر دون معالجة مسبقة. ويعتبر الوضع أكثر حرجاً في شرق وجنوب حوض البحر المتوسط.

لذلك أصبح من الضروري إطلاق مبادرة واسعة النطاق تنطوي على التزامات مالية كبيرة (عدة عشرات من مليارات اليورو) تهدف إلى تنقية البحر الأبيض المتوسط. كما أعتمدت آفاق عام 2020 قد ضمن إطار الشراكة الأورومتوسطية في الذكرى السنوية العاشرة للأخير (2005).

ويعمل البنك الأوروبي للإستثمار بالفعل جاهداً لتنفيذ هذه المبادرة، باستخدام الخطط الاستراتيجية لإقليمية والقومية التي أعدتها اتفاقية برشلونة للحد بشدة من مصادر التلوث البري، حيث حدد البنك 4 مشروع إستثماري لتنقية التلوث بما يعادل 2 . 2 مليار يورو.

وفي الوقت نفسه، تهدف المبادرة الفرنسية إلى إقامة إتحاد لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط يقترح اعتماد مشروع تنقية البحر الأبيض المتوسط كأحد المشروعات التي تمت دراستها.

ولذلك تتضاعف المبادرات السياسية التي تهدف لجعل تنقية البحر الأبيض المتوسط هدف سياسي. وفي الوقت الحالي - على الرغم من ذلك - فإن هذه المبادرات لا تتجاوز مكافحة مصادر التلوث البري.

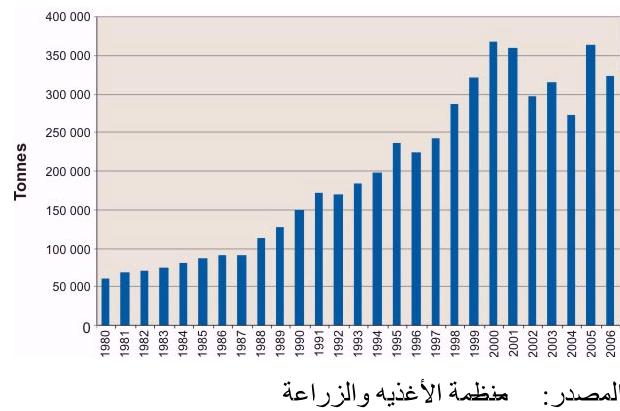
ولم ينشأ بعد المعيار الدولي للتلوث النفطي والذي سبق الإشارة إليه. ولأجل تغيير الإتجاهات الحالية يجب توافر إلتزام سياسي كبير وتبني خطة فعالة لمكافحة هذا النوع من التلوث.

وبالفعل؛ فإن إكتشاف وقمع مخالفات التشريعات الدولية (اتفاقية ماربول) ضد تفريغ خزانات النفط في عرض البحر - غالباً في أعلى البحر - يجب دعمها عن طريق التعاون الدولي الفني والقانوني الوثيق لأجل تعبيئة وسائل المراقبة الجماعية (خاصة الطائرات) والسماح للخدمات البحرية والسلطات القانونية بتبادل المعلومات. لذلك فهذا الأمر يمثل قضية حقيقة للتعاون السياسي الإقليمي كما يثبت ذلك من مثال شمال البحر.

وفيمما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري؛ توقف التعاون الإقليمي عند مستوى الخبراء العلميين المنظمات غير الحكومية، الجهات الإدارية. ولم يتدخل الجانب السياسي أبداً - على الرغم من توافر برامج تمويل طاقات البناء لإدارة مناطق بحرية محمية لدى الشراكة الأورومتوسطية.

حيث بلغت 375000 طن(الشكل 25). أرتفع إنتاج الأبراميس وولف البحر) بمتوسط نمو سنوي يقارب 27% خلال نفس الفترة، ليصبح 180000 في 2006؛ أي بمعدل 80% وبدأ التزايد في اليونان وتركيا.

الشكل 25: لأحياء المائية البحرية: الرخويات والأسمك في البحر الأبيض المتوسط - البحر الأسود 1980 2006 (بالطن)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تعتبر الأعشاب البحرية ضرورية لنكاثر السمك؛ تدهورت صيانة الشواطئ بسبب العمل في البحر والتلوث المادي ونزع الجذور الناتج عنه هروب سفن الترفيه. كذلك يمثل إدخال سلالات غريبة تهدىداً متزايداً وعلى المدى الطويل يمكن أن يغير ارتفاع درجات حرارة الأرض من النظام الأيكولوجي. البحري.

هذا التقييم السريع هو نتاج العمل المشترك بين اتفاقية برشلونة ومرانز أنشطتها الإقليمية والبرامج (الخطة الزرقاء) ومركز تونس للمناطق الخاضعة لحماية خاصة) والوكالة الأوروبية للبيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومختبرات الأبحاث التي أنشئت في دول البحر الأبيض المتوسط والمنظمات غير الحكومية.

وبالرغم من تواجد الإستجابات السياسية الإقليمية الموجودة؛ إلا أن فاعليتها لا تزال محدودة.

تستكملا اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط والتي أعتمتها دول حوض البحر المتوسط والجماعة الأوروبية في عام 1976 بالبروتوكولات التي تخلق إطار قانونية تطالب الدول بمراقبة البيئة ومكافحة التلوث وحماية السلالات وإنشاء مناطق بحرية محمية. وقد تم تحديث هذه الهيئة في عام 1995. وتحظى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في الوقت الحالي بأداة قانونية متقدمة جداً تسمح بالإعداد الجماعي للمناطق البحرية المحمية حتى البحار مثل محمية بيلاجوس لحماية الحيتان بين موناكو وفرنسا وإيطاليا.

وبناءً على هذه الصكوك القانونية؛ اعتمدت إتفاقية برشلونة برنامج عمل استراتيجي لمكافحة مصادر التلوث

الموضوع هو تغير المناخ. بالفعل كانت هجرة السلالات الجنوبية غالباً للغرب والشمال هي أولى مؤشرات تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي البحري: ظهور سلالات شبه مدارية (البراكيود ودورادو والسردين) وإنهايار بعض الأنواع (سمك الأسبرطي والبلم) والتغيرات في الدورة الحياتية لأنواع أخرى (صفراء الذيل والتونة). هذه التغيرات مصحوبة بضغوط حادة مرتبطة بالظواهر الجوية شديدة القسوة؛ بإعتبارها بداية إنتشار لأمراض بين جورجونيا وأسفنج منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. وفي عام 1999 وعام 2003؛ أدت موجات الحرارة في ارتفاع معدل وفيات سكان غرب منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ويبدو أن هذه الملاحظة تتطبق أيضاً على العوالق البحرية. وعلى الرغم من تأثير تلك الإضطرابات بالفعل على إنتاجيه النظم الإيكولوجية البحرية إلا أن الوضع حتى الآن لم يدرس إلا في غرب البحر الأبيض المتوسط. لذلك هناك حاجة لتكوين شبكات من البحث على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وهذا المستوى شديد الإنحناء هو الوحيد القادر على التوصل لتشخيص نظراً للوحدة الجيأيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط. وعلى على وجه الخصوص؛ يجب إطلاق حملات لمراقبة مسيرة العوالق البحرية في جميع أنحاء الأقليم. وفور إصدار قائمة الجرد؛ سيكون هناك حاجة لعمل نماذج تنبؤية لمسيرة التنوع البحري البيولوجي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وكذلك المؤشرات الإقتصادية التي تربط هذه التطورات بالأنشطة البشرية التي تعتمد عليها.

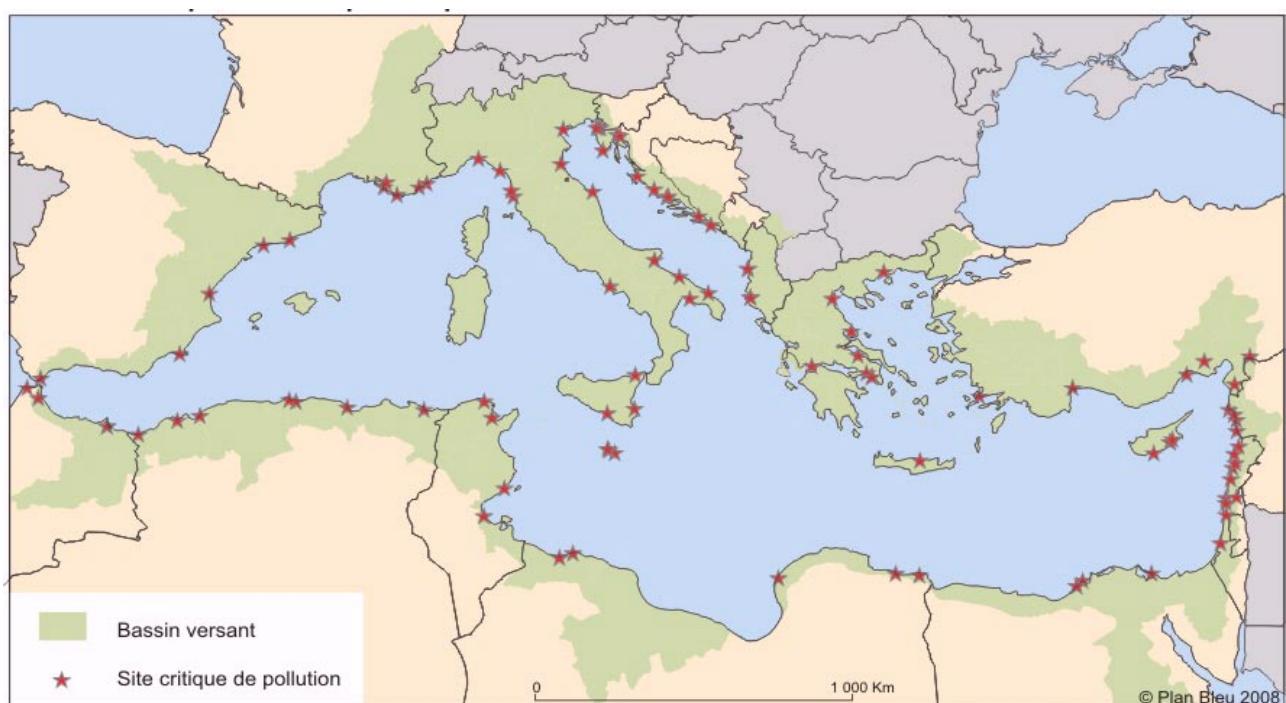
وبمساعدة كل من المنظمات غير الحكومية؛ حققت إتفاقية برشلونة عدداً من الانجازات التي تحسب لها: ما يقرب من 150 خطة عمل متوسطية؛ خطط عمل لأجل السلالات المعرضة للأخطار، شبكة عمل من خبراء القمة وغيرها. ولكن في البحر الأبيض المتوسط وكما هو الحال في الأماكن الأخرى؛ فإن نصيب المناطق البحيرية التي تتمتع بالحماية لا يتجاوز 1%؛ وعلى الرغم من تزايد تحديد الأراضي الساحلية الرطبة وحمايتها؛ لايزال هناك عدد من القضايا الرئيسية ثابتة في مكانها مثل إدراج التنمية المستدامة لصيد الأسماك.

تعني الحماية الفعالة للبيئة البحيرية أيضاً الإستجابة للقضايا التي تطأ على الساحة مثل تنمية أنشطة إستغلال النفط البعيدة عن الشاطئ، تأثير زوارق الترفيه، القضايا المتعلقة ببني إستراتيجيات التنمية والمسالات المرتبطة بحكومة المناطق البحيرية التي تقع خارج نطاق السيادة القومية.

مما يجعل من الضروري زيادة الوسائل المتاحة لفرق أبحاث البيولوجي وعلوم المحيطات؛ خاصة للجنوب ورفع قدرات أنظمة المراقبة البحرية والهياكل التنظيمية داخل الوزارات، الوكالات القومية والخدمات الأخرى المسئولة عن حماية البيئة البحيرية، وتشجيع نشاط المنظمات غير الحكومية وحصولها على المعلومات وتوعية الجمهور والسياح إلى بقضايا الحماية البيئية لأجل تعيين أفضل لمساهمات الإقتصادية والسلطات المحلية.

وأخيراً؛ إذا كان هناك موضوع واحد يجب تنسيق البحث العلمي حوله بطريقة أفضل على المستوى الأقليمي؛ فهذا

الشكل 26 "النقط الساخنة" للتلوث على ساحل البحر الأبيض المتوسط



اعتمدت في (بالي) و من حيث التخفيف من حدتها والتکيف ونقل التکنولوجيا أو الدعم المالي ويجب أنت تكون منطقه البحر الأبيض المتوسط قادرة على تطوير الإستراتيجيات والتعاون والبرامج المشتركة لتنفيذ القرارات في وقت إعتمادها دولياً. ثم ينفذ النهج الإقليمي في ذلك الوقت على المستوى القومي وجميع قطاعات الاقتصاد. وبالنظر لضعف الدول شديدة الفقر على الضفاف الجنوبية والشرقية؛ فإن بعد المتوسطي يساعد في إظهار عزم الدول بشكل جماعي على توقع التغيرات البعيدة التي سيؤدي تغير المناخ لوقوعها بالمنطقة.

التنمية الإقليمية المستدامة:

يتزايد عدد سكان منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في الجنوب والشرق، حيث التوغل الحضري وخاصة على الساحل. وهذا التوغل العمراني على السواحل يزداد سوءاً مع الزيادات المتوقعة في الوفود السياحية. وهذا يعني أن تنظيم المناطق الحضارية الجديدة بحاجة لمراجعة جنباً إلى جنب مع وسائل النقل للسيطرة على البناء على السواحل، تحسين كفاية الطاقة في المدن والإستفادة المثلث من آليات النقل. وفي المناطق الريفية؛ تأتي الزراعة مرة أخرى في المقدمة مقتربة بأزمة الغذاء وتثير التساؤلات حول دور ومكان وطبيعة الأنواع المختلفة من المزارع المتواجدة بالفعل أو التي تنتشر. وتلك التساؤلات تتطلب مزيد من البحث والتي دعت دول حوض البحر الأبيض المتوسط لدعمها دون إخفاق.

التوافق بين النمو الاقتصادي والبيئة:

تخلص التنمية المستدامة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى التقارب بين كافة إقتصadiات الدول لنقص الفجوة المعيشية والمساهمة في القضاء على الفقر. ولهذا الهدف، يجب على الدول ذات التقدمي الاقتصادي الأدق رفع إنتاجيتها من الثروات والتأكيد من توزيعها بطريقة عادلة. وال فكرة هي عدم جعل الإهتمام البيئي أو التنمية المستدامة معتمدة على النمو الاقتصادي، ولكن المقصود هو التأكيد على الحاجة للتفكير في تنمية تخدم طموحات الأفراد وتحقق لرؤاهم.

وستحتاج تنمية دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الأقل تقدماً من الناحية الإقتصادية بشكل خاص للوفاء باحتياجات بنيتها الأساسية، خدمات الإسكان، وذلك بمواكبة الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يكون هناك مفر من تزايد الضغوط على الطاقة، المياه، الموارد الطبيعية. لذلك فإن التحدى يتكون من إختراع إنتاج جديد وانماط إستهلاك تسمح بإدارة أفضل لمنطقة محددة، الموارد الطبيعية غير المتتجدد، النمو السكاني، العوائق الجديدة مثل تغير المناخ وإستمرار عدم المساواة.

ويشير السيناريو البديل الذي طورته الخطة الزرقاء للإهتمام الإقتصادي بنشر أنماط إستهلاك أقل طلباً للموارد النادرة. كما أن الكفاءة الأعلى للطاقة خاصة في قطاعي النقل والبناء قد تؤدي لإدخار كميات قد تصل لربع الطلب الأولي على الطاقة المتوقع لعام 2025 وبتكلفة قد تكون 10% أقل من

لجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

جميع ما تم ذكره في الوثيقة حتى الآن يقدم بعض المؤشرات التي تجعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة صالحة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وضع نهج لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة:

تشكل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط منطقة لطرح القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وجميعها تتشاور في إهتمام كبير بإدارة المزايا العامة مثل البحر والمناخ والصحة البشرية والتنوع البيولوجي. وإدارتها تعتمد على القرارات والنهج المتفق عليه بشكل جماعي. كما تواجه المنطقة أيضاً أخطار ديمografية وسيزمية ومناخية محددة؛ خطر تدهور التربية والنظام الأيكولوجي. ويجب إدارة تلك الأخطار بشكل جماعي أكثر من التعامل معها على أساس فردي من كل دولة ومجتمع. وقد اثبتت المنطقة بالفعل قدرتها على التحرك الجماعي للتعامل مع التهديدات المشتركة. وتعتبر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وإتفاقية برشلونة باعتبارها أداتها القانونية ومرافق الأنشطة الإقليمية وصندوق أمانة البحر الأبيض المتوسط أمثلة حية على التعاون البناء في المجال البيئي مثل CIEAM في نطاق الزراعة.

وتنتهي دول حوض البحر الأبيض المتوسط للعديد من الجهات الجغرافية السياسية: الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الأفريقي، وإتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، كل منها فيما يخصها؛ وأحياناً ما تكون تلك الجهات سبباً في اختلاف سياسات دول البحر الأبيض المتوسط. ولكن هذا التنوع يعكس ثروة من الإنتماء والتاريخ والثقافة، وبالطبع يكون السكان أكثر غنائجية في حالة إتحادهم وليس في حالة اختلافهم.

وتواجه دول حوض البحر المتوسط نفس التحديات على مستوى التقارب الإقتصادي وبناء الطاقات ونقل التکنولوجيا والتمويل والتنمية وإدارة الموارد الطبيعية أولتي هي مماثلة لتلك التي تواجه المجتمع الدولي على الصعيد العالمي. وهذه هي القضايا التي تستطيع دول حوض البحر الأبيض المتوسط أن تواجهها كوحدة واحدة فريدة من نوعها وكمختبر للابتكار والتعاون والتضامن

توقع تغير المناخ

كما تستطيع ان تجد تلك القيادة في تغير المناخ أرض مشتركة للتعاون. فعلى مر العقود الأخيرة؛ أرتفعت درجات حرارة منطقة البحر المتوسط بما يتجاوز المتوسط العالمي. كما توکد جميع سيناريوهات الفريق الحكومي الدولي إحتمالية تحول منطقة البحر الأبيض المتوسط لـ"بقبعة ساخنة" بسبب تغير المناخ. بالرغم من عدم وجود صوت جماعي يعبر عن منطقة البحر الأبيض المتوسط في المفاوضات الدولية؛ فإن كافة دول المنطقة متاثرة بالموضوعات المتضمنة في خارطة الطريق المعتمدة في بالي. وفيما يتعلق بالتحفيض من حدة ذلك التغيير والتکيف معه ونقل التکنولوجيا والدعم المالي وهي جميعاً تمثل قضايا هامة للمنطقة. هي منطقة متضررة من مختلف المواضيع التي تشملها خطة خراطة الطريق التي

التغيير الذي يمكن التعبير عنه في شكل الإستراتيجيات القومية للتنمية المستدامة. وينطبق نفس الشيء على المستوى المحلي. ومن ثم فإن هناك كثير من الأدوات المنهجية التي جرى اختبارها بنجاح لتصور مستقبل المناطق المشاركة في نطاق جماعي.

ترجمة المبادئ التوجيهية إلى أعمال:
لا تظهر قيمة التوجهات الإستراتيجية إلا بعد تحويلها إلى أعمال. وعلى الصعيد الإقليمي؛ فإن بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط —بصفة خاصة في ظل خطة العمل المتوسطية— قد أظهرت أرادتها وقدرتها على تنفيذ المشروعات المشتركة، خاصة المتعلقة بطاقة البناء أو حماية التنوع الأحيائي البيولوجي. ولكن لا يزال الأمر بحاجة للأذن به لمستوى أعلى. وعلى مستوى الطاقة؛ من الضروري جداً والمتاح توحيد الجهود والكفاءات في مجالات إدارة موارد المياه، قطاعات النقل وحماية السواحل لمكافحة تغير المناخ. لذلك يجب على دول البحر الأبيض المتوسط التركيز على القيام بذلك النوع من الأعمال بإستخدام نهج سند لشراكة حقيقية. وينطبق نفس الشيء على المستوى القومي حيث لا تؤتي إستراتيجيات التنمية وبرامج التنمية الإقليمية بثمارها وتصبح مفيدة إلا عند ترجمتها لأعمال.

تعزيز الشراكات
لذلك فإن نشر التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط بحاجة لجذور وفروع إحياء الشراكة. الشراكة بين المساهمين في المجتمع المدني:

أظهرت المجتمعات المدنية على الصافف المتعددة للبحر الأبيض المتوسط حيويتها الشديدة وقدرتها على إبتكار حلول لتنظيم أو تعزيز التضامن الاجتماعي وتعويض المؤسسات المالية التي غالباً ما لا يكفي لها أدوات التكيف مع المواقف التي تتعاظم فيها الحاجات؛ ومقابلة طلب أقسام من السوق والتي لا يغطيها قطاع الإنفاق الرسمي. لذلك فالقضية قضية تشجيع وليس قضية التحكم في التبادل المساهمين وبناء طاقتهم للتدخل في المستوى المالي والمؤسسي.

وقد أبدى قدرًا كبيراً من الحيوية وقدرتها على إيجاد حلول مبتكرة وكثيراً ما تقتصر تنظيم أو استعادة التضامن الاجتماعي لاستكمال المؤسسات المالية في كثير من الأحيان عدم وجود أدوات تكييفها وفقاً لحالة أشد الناس فقرًا لتبليغ متطلبات قطاعات السوق التي لا يغطيها القطاع الإنفاقي الرسمي ولذلك بدلاً من تصبيق الخناق على تشجيع التبادل بين اللاعبين وتعزيز قدرتها على التدخل في الصعيدين المالي والصعيدي المؤسسي.

إقامة شراكات مع القطاع الخاص.

رفع القيد من أجل تنفيذ السيناريو البديل بنجاح؛ حيث يتطلب ذلك استثمارات كبيرة في مجال الطاقة والنقل والمياه وقطاعات البناء. كما سيتطلب ذلك المشاركة الفعالة للقطاع البنكي وإيجاد الحواجز الملائمة لتعبئة القطاع الخاص.

الاستثمار المخطط له في الوقت الحالي. ونتيجة لذلك؛ يمكن تقليص إنبعاثات الغازات التي تزيد من درجة حرارة الأرض بشكل ملحوظ. وفي قطاع المياه؛ كفاءة أعلى للخدمات المتنوعة والتي قد تposure الطلب الكثرايد وبتكلفة معقولة. وفيما يتعلق بالنقل؛ إعادة وسائل النقل "الخفيفة" للمرأكز الحضاري وتعزيز وسائل النقل العامة من الأساليب المفضلة. لذلك؛ فإن استخدام وسائل أورور في الاستهلاك يبدو مقبول التكلفة وصحي ومثمر.

كما يكشف السيناريو البديل أيضاً الإهتمام بنشر وسائل إنتاجية جديدة. يجب تطوير مصادر الطاقة المتتجددة (خاصة الطاقة الشمسية، طاقة الرياح)، إعادة استخدام مياه الصرف، تركيب صنابير للماء العذب قبل خسارته في البيئة البحرية وتحلية الماء المالح في أوقات الأزمات. أن تكون ممارسات أعمال الزراعة أكثر عناية بسطح التربة وعاستخدام ماء أقل ومجاهدة التحدي الجديد للغذاء. وهناك ثروة من البحث لأجل هذا الغرض. ويجب نشر هذا الإتجاه. تقوم الصناعة بإستمرار بإبتكار وتوليد مدخلات رئيسية من المياه والطاقة وتخفيف آثار التلوث. وبالنسبة للبحر؛ لاتزال الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بحاجة لتحسين وسائل قادرة على الإحتفاظ بمخزن الأسماك.

الاستفادة من قوة دفع سياسة قوية على أعلى مستوى إن تبني أنماط إنتاج وإستهلاك جديدة تتواءم مع الخطوط الحالية يتطلب إرادة سياسية قوية على أعلى مستوى وذلك منذ إعتماد إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة في عام 2005؛ والتأثير عليها في نفس العام من رؤساء دول وحكومات الشراكة الأورو-متوسطية؛ حيث أن هؤلاء الزعماء قد قادوا الطريق بتوضيح الرواية السياسية للافاق المتضمنة في التحليلات المستقبلية التي أوضهوها. ونتيجة عدم القدرة على إيجاد قوة في التيار الرئيسي، الدوائر الأكademية والسياسية أو الرأي العام؛ لم يكن المسؤولون عن شؤون البيئة ونشر إستراتيجية التنمية المستدامة بتنفيذ توصياتها. يجب أن تأتي المدخلات من أعلى المستويات بالحكومة. وفي ضوء هذا؛ يعد الاتحاد المتوسطي فرصة حقيقة. وبووضع التنمية البيئية والمستدامة في مركز الأولويات؛ الإستناد إلى الأدوات القائمة ، المؤسسات وأليات التعاون وتفضيل إجراءات معينة التي يمكن تقييمها على ذلك الأساس؛ حيث يستطيع رؤساء الدول والحكومات تقديم دفعة منعشة وقوية للتنمية المستدامة.

الخيارات الإقليمية والقومية والإجراءات المحلية:
يجب تنفيذ إستراتيجيات المعتمدة على المستوى الإقليمي قومياً ومحلياً وأن يشمل ذلك كافة المساهمين. وسواء بالنسبة لإدارة موارد المياه أو تحديد وسائل مزج الطاقة، الدور المنوط بالزراعة في المناطق الريفية أو تنظيم المساحات الحضرية؛ فإن الإختيارات التي انتهت بها دول البحر الأبيض المتوسط تعتمد على اعتبارات محددة سياسية وفنية وإقتصادية وثقافية وبيئية لكل دولة من الدول؛ لذلك لا يمكن أن يكون هناك شكل واحد يناسب كل الحلول، ولا حتى للمشكلات المتشابهة، ولكن تشارك وتتبادل الممارسات الجيدة وإستفادة الرأي العام أمور أساسية للفوز بدعم الأهداف لأجل

الشراكات مع الوكالات لأجل التعاون:

يتسم التعاون المتعدد الأطراف والأوروبي والثنائي بصفة خاصة بالنشاط في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بالرغم من عدم إتصافه بالتنسيق الكامل دائماً أو الفاعلية الثابتة على وجه الخصوص. وبالرغم من إمكانية نسب ذلك جزئياً لمنظمات التعاون؛ فإن سبب عدم الأداء الوظيفي الجيد الملحوظ يعود أيضاً لنقص المعرفة الجيدة والتوجيه ومراقبة الدول أو المجتمعات المعنية. ويمثل هذا الأمر قضية رئيسية لدول جنوب وشرق دول البحر المتوسط على وجه الخصوص؛ حيث أن ردود الأفعال الواردة من شركائهم ستعتمد أولاً وأخيراً على طاقاتهم في عرض أولويات التنمية المستدامة الخاصة بهم.

يحظى البحر الأبيض المتوسط بمستقبل واعد وتظل الفرصة متاحة لدول ساحل البحر الأبيض المتوسط في المنطقة لرسم المستقبل الذي يطمحون إليه. وعلى الرغم من التحديات؛ خاصةً تغير المناخ، تظل التنمية المستدامة إمكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولكنها يمكن أن تتحول لحقيقة في حالة الإنざام الجماعي على أعلى مستوى سياسي وعلى مستوى المواطنين. ويمكن تنفيذها في حالة نشر أنماط الإنتاج وإستهلاك أكثر احتراماً لندرة الموارد وضعف المنطقة وأقاليمها. كما يمكن تحقيقها في حالة تعيئة وإتاحة الموارد والتمويل المطلوبين لإتخاذ إجراءات بعينها.

وعلى هذه الأسس؛ يجب على دول البحر الأبيض المتوسط تحديد مسارها لتتصبح نموذجاً حقيقياً للتنمية المستدامة.

- ¹ ملاحظات: الدول التي يكون فيها نصيب الفرد من موارد المياه الطبيعية المتتجدة (والتي ليست كلها "متاحة") أقل من 1000 متر مكعب من الماء للفرد في العام الواحد.
- ² دراسة تأثير منطقة التجارة الحرة اليورومتوسطية، التي كلفت بها المفوضية الأوروبية من جامعة مانشستر، وتخلص إلى أن المنفعة الاقتصادية ستكون محدودة في غياب الإجراءات السياسية الكافية (وقد تكون سلبية على الدي القصير بالنسبة للجنوب). كما قد تصبح بعض التكاليف البيئية والإجتماعية عالية جدًا.
- ³ بالرغم من ملاحظة ضغوط التضخم المتعلقة بارتفاع تكلفة النفط والمواد الخام منذ عام 2000.
- ⁴ مع توجيه الإعانت المالية لتعويض أسعار الطاقة التي أصبحت تمثل مصادر قلق في موازنات الدول المستوردة لها.
- ⁵ طبقاً لتقرير فيميس (FEMISE) 2007، اقترب متوسط المعدلات السنوية للنمو من 6% في عامي 2006، 2007 في دول حوض البحر المتوسط، أي بزيادة نقطة واحدة عن متوسط النمو المسجل في الفترة 1995-2000.
- ⁶ المصدر: البنك الدولي "تقدير تكاليف التدهور البيئي في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا"، ملاحظة رقم (9) من إستراتيجية البيئة، أبريل 2004.
- ⁷ محددة كنسبة: حجم الاستخراج السنوي من الموارد المتتجدة الطبيعية للمياه / حجم المتوسط السنوي للموارد المتتجدة الطبيعية للمياه والمتوفرة؛ معتبراً عنها بالنسبة المئوية.
- ⁸ إتجاه 2006-2005، طبقاً لأعمال المرصد المتوسطي.
- ⁹ تعریف منظمة الأغذیة العالمية: الغابات هي المناطق التي يمثل فيها غطاء الأشجار الكبیر أکثر من 10% من مساحة السطح.

رموز البلدان (ISO)

ألبانيا، AL الجزائر، DZ البوسنة والهرسك، BA قبرص، CY كرواتيا، EG مصر، ES إسبانيا، FR فرنسا، GR اليونان، IL إسرائيل، IT إيطاليا ، LB لبنان ، LY ليبيا، MA مالطا، MC المغرب، ME موناكو، ME الجبل الأسود، SI سلوفينيا، SY سوريا، PS الأراضي الفلسطينية ، TN تونس، TR تركيا.

عن الخطة الزرقاء

الخطة الزرقاء هو واحدة من ستة مراكز للأنشطة الإقليمية لخطة العمل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وقد تم إعدادها وتمويلها وتحريكيها بواسطة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي أطراف اتفاقية برسلونة حول حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. والخطة الزرقاء مسؤولة عن:

- توليد المعلومات والمعارف من أجل تطبيقه وأصياعي السياسات وأصحاب المصلحة بشأن قضايا البيئة والتنمية المستدامة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.
- إجراء تحليلات منهجية والمتوقعة لتنوير القرار.

أربعة أهداف

في سنة 2007 وضعـت الخطة الزرقاء إطار استراتيـجي يغطي الفترة 2007-2015؛ أهدافـه الرئـيسـية هي:

- تحديد وجمع و معالجة بصفة دائمة ومستمرة للمعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لصنـاع القرـار.
- تقـيـيم التـفاعـلات بيـن البيـئة وـالتنـمية الـاـقـتصـادـية وـالـاجـتمـاعـية لـقيـاس التـقدـم المـحرـز نحو تـحـقيق التـنـمية المـسـتـدـامـة.
- إـجـراء التـحلـيلـات وـالـدـرـاسـات لـالـمسـاعـدة فـي بنـاء رـؤـى لـالـمـسـتـقـبـل وـتـعـزيـز القرـارات
- نـشـر وـتـبـليـغ النـتـائـج وـالـمـنـتجـات الـتـي تـسـتـخـدـم صـيـغ منـاسـبـة لـجـمـهـور مـحدـدـ.

مقر الخطة الزرقاء صوفيا انتبيوليس (فرنسا جهة الألب البحري) ومرسيليا (فرنسا جهة مصب نهر الرون).



مركز النشاط الإقليمي للخطة الزرقاء
مبني ميشال بيتيس
15 نهج لودفيغ فان بيتهوفن
06560 صوفيا انتبيوليس
فرنسا
الموقع الإلكتروني : www.planbleu.org